ج07/43(12/23) /01-ج س(12179)

قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

الدورة الثالثة والأربعين
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
[المذكرات الشارحة]

جمهورية مصر العربية: 20 و21 ديسمبر/ كانون الأول 2023

المحتويـات

رقم البند	الموضـــــوع	ص
البند الأول	**الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في إطار القمة العربية:**	
	1- الإعداد والتحضير للدورة (33) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة	**2**
	2- الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.	**28**
البند الثاني	**متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030**	
	1- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.	**39**
	2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة	**45**
	3- الموضوعات ذات الصلة بكبار السن	**58**
البند الثالث	**تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء،**	**60**
	تقارير الدول الأعضاء عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية.	**72**
البند الرابع	**العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032.**	**74**
البند الخامس	**1- مشـــروع التمكين والتأهيل القائم في المملكة العربية السعودية.**	**78**
	2- تجربـة المملكـة العربيـة السـعوديـة في منظومـة الاحتضـان وتطوير معايير المفاضـلة لتطوير جودة الاحتضان.	**86**
البند السادس	**وضع آلية عربية موحدة للرصد والمتابعة والتقييم لمنظومة الرعاية الاجتماعية بالدول العربية.**	**95**

رقم البند	الموضـــــوع	ص
البند السابع	**إعداد دراســة مقارنة حول الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية**	**98**
البند الثامن	**الموضوعات ذات الصلة بالأسرة والطفولة:** **أولا: الموضوعات ذات الصلة بالأسرة والطفولة:** 1- تقرير وتوصيات الدورة (27) للجنة الطفولة العربية. 2- تقرير وتوصـيات الاجتماع (19) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال. 3- تقرير وتوصيات الدورة (13) للجنة الأسرة العربية **ثانياً: الوثائق المرفوعة من الدورة (13) للجنة الأســرة العربية:** دراسة تقييم العلاقات الزوجية خلال الخمس سنوات الأولي للزواج في العالم العربي.	**وثيقة منفصلة**
	ثالثاً: تقديم الدعم المالي للأنشــطة والبرامج الخاصــة بالطفولة: تنظيم ملتقى الطفل العربي	
	رابعاً: تقديم الدعم المالي للأنشــطة والبرامج الخاصــة بالأسرة: **المؤتمر الدولي حول حماية الفطرة والتنوع الإنساني**	
البند التاسع	**الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:**	
	1-برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2024.	**102**
	2- مشــروع الموازنة التقديرية للصــندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2024.	**105**
	3- سـداد الدول لحصـصـها في موازنة الصـندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2023، والمتأخرات التي لم يتم سدادها.	**115**

رقم البند	الموضـــــــوع	ص
	4- الميزانية والحســـاب الختامي للصـــندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2022.	**119**
البند العاشر	**<u>المسائل الإجرائية</u>:** 1- تقارير الدول الأعضـــاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب.	**133**
	2- تقرير إدارة التنمية والسـياسـات الاجتماعية عن أعمالها بين دورتي المجلس (43)، و (43).	**135**
البند الحادي عشر	تقديم الدعم الاجتماعي والإنساني العاجل لدولة فلسطين	**144**

البند الأول:

الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

1- الإعداد والتحضير للدورة العادية (33) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (مملكة البحرين: 2024).

مذكرة شارحة

بشأن: 1- الإعداد والتحضير للدورة (33)

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

(مملكة البحرين: 2024)

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (32) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة:

أصدرت القمة العربية في دورتها العادية (32) عدد من القرارات الاجتماعية والتنموية، وهي على النحو التالي:

- القرار رقم (823) بشأن دعم السلام والتنمية في جمهورية السودان، الذي نصت الفقرة سادساً منه على:

6- الترحيب بالجسور الإنسانية المقدمة من كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية جيبوتي، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة والمساعدات الهامة المقدمة من عدد من الدول العربية إلى السلطات السودانية لمواجهة تداعيات الوضع الإنساني والاستضافة الكريمة من جمهورية مصر العربية لأعداد النازحين من السودان جراء الأزمة الحالية التي اندلعت أحداثها منذ 15 إبريل / نيسان 2023 والطلب إلى الدول العربية والأمانة العامة مضاعفة تلك الجهود الرامية لتمويل الاحتياجات الإنسانية والإغاثية العاجلة بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية الإنسانية ذات الصلة بالتعاون مع السلطات السودانية المختصة.

- القرار رقم (826) بشأن دعم جمهورية الصومال الفيدرالية، الذي نصت فقرتيه (21) و (22) على:

21- دعوة المنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة إلى تقديم كافة أشكال الدعم المختلفة للحكومة الصومالية وفقاً للمتطلبات الصومالية في المجالات المختلفة، والإعراب عن التقدير للجهد التي يقوم بها مكتب الجامعة العربية في

مقديشيو للإشراف على المشروعات العربية من مستشفيات ومدارس وغيرها بدعم مقدر من المجالس الوزارية العربية المتخصصة.

22- الترحيب بإنشاء لجنة مشتركة معنية بالصومال من مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والصحة العرب لدعم الجوانب الاجتماعية والصحية في خطة التنمية الصومالية، والمساعدة في بناء القدرات الصومالية في هذين المجالين، والعمل على تحقيق مزيد من الاستفادة من القدرات الصومالية في الوطن العربي لخدمة المجتمع الصومالي.

- القرار رقم (846) بشأن "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 – 2032)"، الذي نصت فقرتيه الثالثة والرابعة على:

3- تكليف الأمانة العامة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 – 2032)، بالتعاون مع منظومة جامعة الدول العربية، والشركاء من المنظمات الإقليمية والوكالات الأممية ذات الصلة.

4- الترحيب باستضافة الجمهورية التونسية، خلال الربع الأخير من هذا العام، للمنتدى رفيع المستوى حول العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 – 2032).

- القرار رقم (847) بشأن إعلان الدوحة تحت عنوان "المضي قدماً لما بعد 2030: نحو تنمية اجتماعية متعددة الأبعاد"، الذي تضمن تكليف الأمانة العامة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بمتابعة تنفيذ إعلان الدوحة.

- القرار رقم (848) بشأن المزارع والحدائق البيداغوجية بمؤسسات استقبال الأشخاص المسنين، الذي نصت فقرته الثانية على:

2- تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الأمانة العامة من أجل وضع تصور لتلك المبادرة استلهاماً من التجربة الجزائرية في هذا الشأن، تمهيداً لتعميم الاستفادة منها.

- بناءً على ما تقدم، تقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه القرارات بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية، كما تم إدراج أنشطة ضمن فعاليات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال عام 2023، واقتراح أنشطة خلال عام 2024، في إطار تنفيذ تلك القرارات، فضلاً عن أخذ بعضها في الاعتبار ضمن مشروع الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب 2023 – 2027.

ثانياً: الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة بعمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

- تنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (509) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26، ورقم (699) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (112)، القرار رقم (2386) بتاريخ 2023/8/31، بشأن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته (33) (مملكة البحرين: 2024)، الذي نصت فقرته الثانية على "دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة العادية (33) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، في موعد أقصاه آخر ديسمبر / كانون أول 2023، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية".

- بناءً عليه وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (155) بتاريخ 2023/6/4، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن موافاتها بالموضوعات المقترح إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (33)، على أن تكون مستوفية لمعايير عرض الموضوعات على القمة، ولم تتلقى الأمانة العامة أي رد في هذا الشأن حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة 2023/9/15.

- في ذات الإطار تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (د/468) بتاريخ 2023/6/25، من منظمة العمل العربية، التي تضمنت طلب عرض موضوع "الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، على مشروع جدول أعمال الدورة (112) ضمن البند الخاص بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (33)، ونظراً لأن هذا الموضوع يأتي أيضاً ضمن اختصاصات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (2/2/180) بتاريخ 2023/7/12، إلى منظمة العمل العربية، التي تضمنت عرض موضوع "الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام" على أعمال الدورة القادمة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- أوضحت مذكرة المنظمة أن مؤتمر العمل العربي أصدر في دورته (49) القرار رقم (1717) مايو/ أيار 2023، الذي تضمنت فقرته الثانية على اعتماد عقد اجتماعي جديد في إطار منظومة

جديدة وشاملة للحوار الاجتماعي، ويتضمن التشغيل، وتوفير مناخ ملائم للتعافي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وإحداث فرص العمل اللائق، والمساواة، والحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي، وذلك فضلاً عن اقتراح آليات تنفيذ العقد الاجتماعي من خلال تحقق ودعائم المأسسة.

- تم عرض موضوع "الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام" على الدورة (79) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي أصدر القرار رقم (495) بتاريخ 2023/10/16، والذي نصت فقرتيه الثانية والثالثة على:

2- الترحيب بمبادرة منظمة العمل العربية حول موضوع "الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام".

3- دعوة الأمانة العامة مواصلة التنسيق مع منظمة العمل العربية تمهيداً لعرض موضوع " الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، بشكل متكامل على المجلس في دورته (43).

- كما نصت الفقرة الأولى من القرار رقم (495) الصادر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المشار إليه أعلاه، على "دعوة الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاجتماعية التنموية التي ترغب في عرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (33) المقرر عقدها في مملكة البحرين، في موعد أقصاه النصف الأول من شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2023، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاجتماعية التنموية على القمة العربية، وذلك حتى يتسنى عرضها على الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن، ومن ثم عرضها على القمة، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

- تنفيذاً للفقرة الأولى من قرار المكتب التنفيذي المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/1010/23) بتاريخ 2023/10/26، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، لموافاتها بالموضوعات الاجتماعية والتنموية التي ترغب وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية في عرضها على القمة العربية في دورتها (33)، على أن تكون الموضوعات وفقاً لمعايير عرض الموضوعات على القمة، وأن تكون مشفوعة بالمذكرات الشارحة ومشاريع القرارات الخاصة به، تمهيداً لعرضها

لمناقشتها في أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، واتخاذ القرار اللازم بشأنه، وذلك وفقاً لما هو متبع في هذا الشأن.

الاجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: 08/15/454/23

التاريخ 26-10-2023

سعادة الأستاذ فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

تحية طيبة وبعد،،،

إلحاقاً بمذكرة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2/2/180) بتاريخ 2023/7/12، بشأن مقترح منظمتكم الموقرة بعرض موضوع "عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة (33) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى (مملكة البحرين: 2024).

يرجى التفضل بالإحاطة أن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في دورته (79) الذي عقد يوم 16 أكتوبر / تشرين الأول 2023 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أصدر القرار رقم (495) بشأن الإعداد والتحضير لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (مملكة البحرين: 2024)، الذي نصت فقرته الثانية والثالثة على:

2- الترحيب بمبادرة منظمة العمل العربية حول موضوع "عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام".

3- دعوة الأمانة العامة مواصلة التنسيق مع منظمة العمل العربية تمهيداً لعرض موضوع "عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام" بشكل متكامل على المجلس في دورته (43).

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير 25750511 - 2966 25754794 - 25742315 الرمز البريدى 11642
البريد الإلكتروني : central.mail@las.int الموقع الإلكتروني : www.lasportal.org

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

بناءً على ما تقدم، وفي ضوء مشاركة منظمتكم الموقرة في أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بصفة مراقب، أتشرف بدعوة سعادتكم للمشاركة في أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، المقرر عقدها على المستوى الوزاري يومي 20 و 21 ديسمبر 2023 في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، وتفضلكم بترشيح من ترونه مناسباً للمشاركة في أعمال المجلس على مستوى كبار المسؤولين المقرر عقده يومي 17 و 18 ديسمبر 2023، كما أرجوا تفضلكم بتحديد نقطة اتصال للتنسيق مع إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس)، بشأن عرض الموضوع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتنسيق مع منظمتكم الموقرة بشكل متكامل.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

السفيرة د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

صورة إلى:

- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

T.N.

M.S

02/02/180
2023/7/12

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) أطيب تحياتها إلى منظمة العمل العربية الموقرة،

وبالإشارة إلى مذكرة المنظمة رقم (468) بتاريخ 2023/6/25، بشأن اقتراح المنظمة عرض موضوعي "عِقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، و"الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المُحدّثة)"، وذلك ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (33)،

تتشرف أمانة المجلس بالإفادة أنها قامت بإحالة مذكرتكم إلى قطاع الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة بصفته جهة الاختصاص، وقد أفاد بما يلي:

- فيما يخص موضوع "عِقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، ونظراً لتداخل هذا الموضوع ضمن اختصاصات مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، وفي ضوء أن منظمة العمل العربية يتم دعوتها بصفة مراقب للمشاركة في أعمال الدورات العادية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، فقد يكون من المناسب أن تتقدم المنظمة بطلب عرض هذا الموضوع على الدورة القادمة لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، من خلال توجيه مذكرة إلى قطاع الشئون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب)، وذلك تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب.
- فيما يتعلق بموضوع الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المُحدّثة)، فإن الأمانة العامة سوف تُدرج هذا الموضوع في مشروع جدول أعمال الدورة (112) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك ضمن بند "الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (33)، ووفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) هذه المناسبة لتُعرب عن فائق تقديرها.

Dina

تهدي منظمة العمل العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشئون الاجتماعية (ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية).

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم (08/115/454/23) بتاريخ 2023/10/26 بشأن موافاتكم بمقترح عرض موضوع "عقد اجتماعي جديد في الدول العربية:الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام " ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (33) .

وبناء على القرار (495) الصادر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في دورته 79 والذي عقد يوم 16 أكتوبر 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك بشأن الاعداد والتحضير لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (مملكة البحرين:2024)

نود الإحاطة :

1- بالتأكيد على طلبنا بعرض موضوع "عقد اجتماعي جديد في الدول العربية :الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام " ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المذكور أعلاه.

2- الترحيب بدعوتنا للمشاركة في أعمال الدورة 43 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية المقرر عقدها على المستوى الوزاري يومي 20 و 21 ديسمبر 2023

3- ترشيح الأستاذة منجية هادفي: خبيرة بالمنظمة ، للمشاركة في أعمال المجلس على مستوى كبار المسؤولين المقرر عقده ،يومي 17 و 18 ديسمبر 2023 ونقترحها نقطة اتصال للتنسيق مع ادارتكم الموقرة وذلك بشأن التنسيق وعرض الموضوع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بشكل متكامل .

وتغتنم منظمة العمل العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشئون الاجتماعية (ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية)عن فائق تقديرها واحترامها.

منظمة العمل العربية

مرفق:"عقد اجتماعي جديد في الدول العربية : الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"

7 ميدان المساحة - الدقى / ص .ب : 814 القاهرة - الرمز البريدى 11511/ برقياً: تراقاراب - القاهرة تليفون: 33362719 / 33362721 / 33362731 فاكس: 37484902
Website: www.alolabor.org Email: alo@alolabor.org
جميع المراسلات توجه إلى المدير العام

مذكرة شارحة عدد بشأن :

عقد اجتماعي جديد في الدول العربية :

"الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"

عرض الموضوع :

أولا : تم عرض ومناقشة مبادرة المدير العام لمنظمة العمل العربية المتعلقة باعتماد عقد اجتماعي جديد في الدول العربية " الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"خلال مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته 49 لسنة 2023 بالقاهرة، ويتضمن مبادئ توجيهية تجسد القيم المشتركة للحوار الاجتماعي وأهمية تطوير مضامينه وأدواته بما من شانه تعزيز علاقات العمل وضمان حقوق أطراف الإنتاج في إطار من التشريع والمأسسة والحوكمة الرشيدة.

ثانيا: بعد الاستماع إلى كلمات أصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء وأعضاء الوفود حول هذا الموضوع، وبعد الاستماع الى المداخلات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي، وافق مؤتمر العمل العربي في الدورة 49 لسنة 2023 بالاجماع على اعتماد العقد الاجتماعي الجديد وتم الاخذ بالاعتبار كافة الملاحظات والتعديلات التي أبداها المشاركون في المؤتمر بالاجماع (**القرار رقم 1717 م.ع.ع.د 49، مايو/ أيار 2023)(المرفق عدد 1)**

ثالثا : أقر المؤتمر تعميم العقد في شكله النهائي على الدول العربية واصداره لتوسيع الاستفادة منه في الدول العربية الى جانب أطراف الانتاج الثلاثة من حكومات ومنظمات أصحاب أعمال ومنظمات العمال والمؤسسات المعنية بتعزيز الحوار الاجتماعي والبرلمانيين والاعلاميين والفاعلين الاقتصاديين ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل.

<u>المقترح المطلوب :</u>

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسبا

نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية :

الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام

تقـــديم

تشـــهد اليوم، دولنا العربية على غرار بقية دول العالم جملة من التحديات الكبيرة ناتجة من جهة أولى عن تداعيات الأزمة الصحية التي سببتها جائحة كورونا وتلك التي أشعلتها الحرب الروسية الأوكرانية وما رافق هذه الأزمات من إشـــكالات تنموية واقتصـــادية واجتماعية حادة ،وناتجة من جهة ثانية عن مخاطر التحولات المناخية التي تنذر بعواقب وخيمة تهدد مســـتقبل الحياة على كوكب الأرض. كما تواجه المنطقة رهانات تتعلق بالتحولات التكنولوجية والرقمية التي توشك ان تقلب منظوماتنا التقليدية رأسا على عقب.

إن المطروح اليوم على دول المنطقة هو مواجهة هذه التحديات ذات الأبعاد المعقدة والمتشـــابكة في العمق وإيجاد آليات وأدوات لضـمان صـمود أسـواق العمل والاقتصـاديات أمام الأزمات الطارئة بتداعياتها الحادة، ومؤازرة الفئات الضعيفة والهشة في كافة المجتمعات وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة لها.

وحرصـــا منا على مواكبة الأوضـــاع والمتغيرات في دولنا العربية، عملنا ومن موقع مسـؤولياتنا على الاستجابة لحاجيات أطراف الانتاج والمؤسـسـات ذات الصـلة لتقوم بالأدوار المناطة بها والمتعلقة أساسا بقضايا العمل والحفاظ على الحقوق الأساسية للعمال وضمان ديمومة المؤسسات . وأمام ما تواجهه المنطقة من تحديات تتعلق بتداعيات الأزمات المتتالية خلال الســـنوات الأخيرة ، فإننا نعول على الحوار الاجتماعي الثلاثي باعتباره الخيار الاســـتراتيجي الأمثل لتعزيز مقدرة الاقتصـــاد والمجتمع على الصـــمود إزاء هذه الأزمات واحتواء تداعياتها وعلى التكيف مع التحولات وتطويعها في خدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاسـيما وأن الارتقاء بالحوار الاجتماعي وتوسـعته على المسـتويين الوطني والقومي يمثل أحد أهم ركائز السلم الاجتماعي.

إن تناول مسألة الحوار الاجتماعي الثلاثي بشكل متجدد يعد في صلب اهتماماتنا ،.وأمام التحديات الجديدة المطروحة على أطراف الإنتاج والمؤسسات المعنية والمهتمة بقضايا العمل واستجابة لتطلعاتهم ها نحن نطرح قضية الحوار الاجتماعي بشكل جديد من حيث آلياته ومضامينه أمام تصاعد وتيرة المتغيرات وتتالي الأزمات

ومن موقعنا اليوم، نحاول من خلال مبادرة اعتماد عقد اجتماعي جديد في الدول العربية والذي نأمل أن يساهم في النهوض بمنظومة الحوار الاجتماعي لدى الدول العربية.

سنعمل أيضا ،عبر هذا العقد إلى استثمار وظيفة الحوار الاجتماعي في خلق المسارات والتفاهمات التي تستجيب لمصالح مختلف الأطراف بما يضمن لأصحاب العمل احترام مصالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها ويضمن للعمال احترام حقوقهم وتوفير بيئة العمل اللائق والحماية الاجتماعية ويضمن للحكومات تيسير تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

لقد علمتنا التجارب والأهداف التي عملنا على تحقيقها خلال السنوات الماضية، أن الإطار الأمثل لصياغة التوافق بين الأطراف الاجتماعية هو وجود عقد اجتماعي جديد شامل يمثل أرضية مشتركة بين الجميع ويستوعب مبادئ التفاهمات والتوافق ويوحّد الرؤى ويجمع المجهودات ويحدّد التزامات الأطراف بما من شأنه ضمان كرامة وحق الجميع في مجتمع يعيش بتوازن مع الطبيعة ويراعي حقوق الأجيال القادمة ويعتبر الإنسان محور وغاية التنمية ويقيس النجاح الاقتصادي بمؤشرات الرفاه والكرامة الإنسانية .

وقد تم عرض ومناقشة هذا العقد الاجتماعي الجديد خلال أعمال مؤتمر العمل العربي في دورته 49 مايو/آيار 2023 وتم التوافق بين ممثلي أطراف الانتاج في الدول العربية على اعتماده بالاجماع .و يتضمن العقد الاجتماعي الجديد في الدول العربية مبادئ توجيهية تجسّد القيم المشتركة للحوار الاجتماعي في إطار من التشريع والمأسسة والحوكمة الرشيدة.

و إننا اذ نضع هذا العقد الاجتماعي الجديد بين أيديكم ،فإننا نأمل أن يتوافق الشركاء الاجتماعيون في كل بلد عربي على مبادئ عقدهم الاجتماعي و مضـــامينه و أهدافه وآليات تنفيذه وفقا لخصـــوصـــيات أوضـاعهم السـياسـية و القانونية و الاقتصـادية و الاجتماعية في بلدهم و ذلك في إطار المبادئ التوجيهية و الأهداف و المضامين والآليات الإرشادية التي يتضمنها العقد الاجتماعي،و نأمل أن يساعدكم في الوصول إلى نتائج تيسّر بلوغ أهداف دولنا في تحقيق المستقبل الآمن والعادل ، وتحقيق الرخاء والازدهار في أرجاء وطننا العربي.

والله ولي التوفيق ،،،

فايز علي المطيري

المدير العام

مبادئ ومنطلقات

التزاما بمبادئ الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية،

واسترشادا بأحكام الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ذات الصلة

وتأكيدا على الدور الهام الذي تقوم به أطراف الانتاج الثلاثة في الحوار الاجتماعي وعلى أهمية التشاور والتعاون فيما بينهم.

وسعيا لبناء مجتمع يضمن الحريات العامة والفردية ويعزز قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة ويدعم حرية النشاط الاقتصادي وروح المبادرة.

وادراكا لكون بناء اقتصاد متماسك ودامج للجميع دون استثناء و يحقق الانتعاشة الاقتصادية ويوفر مزيدا من فرص العمل اللائق، يتطلب تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وحرية المبادرة والابتكار وإنشاء مؤسسات اقتصادية مستدامة ذات قيمة مضافة وقدرة تنافسية وتشغيلية عالية.

وصيانة لقيم المواطنة وترسيخا لثقافة العمل كقيمة حضارية أساسية وتنمية لروح وثقافة الإنتماء للمؤسسة ودعما للإنتاج والإنتاجية وتكريسا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وتعزيزا لثقافة التضامن بين كل الفئات بما يساهم في تحقيق الوئام الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع.

واعتمادا للحوار الاجتماعي كوسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

واعتبارا أن الحوار الاجتماعي يهدف الى ضمان وتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحق في التعليم والتدريب المهني والصحة والسكن والحماية الاجتماعية دون تمييز بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والكرامة لكافة المواطنين، كما يسعى لايجاد مناخ ملائم لعلاقات عمل جيدة تعزز دور التشاور والحوار وتعزز الاستثمار وتوطد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وارساء العدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي.

الأهـــــداف

أولا : التشغيل

يعتبر التشغيل وسيلة لتلبية الحاجات الأساسية , ودرء الفقر والعوز , وتأكيدا للذات وتعبيرا عن الإبداع , وأداة التزام وتماسك وانتماء اجتماعية , ومعيارا أساسيا للاستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الاجتماعية وإحداث وظائف لائقة وآمنة ضروري للتعافي من تداعيات جائحة كوفيد 19 والأزمات العالمية الأخرى ، فضلا عن المرونة والاستدامة اللازمتين للمستقبل؛

ويقتضي تحقيق هذا الهدف ما يلي :

- إعتماد التوظيف الكامل كهدف سياسي مركزي وإعطاء الأولوية لدعم إحداث فرص العمل ، خاصة بالنسبة للنساء والشباب.
- قيام الحكومة بوضع وتنفيذ - بالشراكة مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال- الخطط الوطنية للتشغيل في إطار استراتيجيات التعافي ويعطي الأولوية للاستثمار في المرافق العمومية للصحّة والرعاية والبنية التحتية الصديقة للمناخ ، بما في ذلك تدابير الحفاظ على الوظائف مع الحماية الاجتماعية المناسبة.
- تيسير اعتماد تقنيات جديدة بهدف تشجيع الوظائف الخضراء كثيفة العمالة وذلك عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون نقل التكنولوجيا وتوفير التدابير المحفّزة لذلك.
- العمل على إضفاء الطابع المنظّم واللائق على العمل غير المنظم كجزء من استراتيجيات إحداث فرص العمل .
- دعم الاستثمار في التعليم والتدريب لتحقيق هدف التنمية المستدامة في ضمان حصول الجميع على تعليم جيد وذلك على قدم المساواة ، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

ثانيا : توفير مناخ ملائم للتعافي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

يقتضي تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة والحد من ارتفاع نسب البطالة والفقر، ضرورة بناء توافق وطني حول أهمية إرساء منوال جديد للتنمية في إطار مقاربة تشاركية بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ووضع الأسس الحقيقية لتنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة وعادلة تسمح بملاءمة الأولويات الاقتصادية للتطلعات الاجتماعية.

ويرتكز هذا المنوال بالخصوص على الأسس التالية:

- تطوير اقتصاد أكثر نجاعة ومتعافي مبني على المعرفة والإبتكار.
- تحقيق نمو إدماجي من خلال تشجيع اقتصاد ذي طاقة تشغيلية عالية يمكّن من إحداث عدد أكبر من فرص العمل اللائق للجنسين وخصوصا في المناطق المهمشة مما يدعم التماسك الاجتماعي ويحدّ من التفاوت بين المناطق.
- العمل من أجل تنمية مستدامة تحفظ حق الأجيال الحالية والقادمة في البيئة السليمة مع تعزيز مفهوم جودة الحياة بما يستجيب مع معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تكريس فعلي لمتطلبات الحوكمة الرشيدة وتحسين مناخ الأعمال ومراجعة قوانين التشجيع على الإستثمار لإقرار حوافز مرتبطة بالنتائج المستهدفة من التشغيل اللائق والقيمة المضافة والتنمية المستدامة.
- تطوير وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية العالية لأصحاب الشهادات العليا والقائمة على التجديد والابتكار ورسم استراتيجيات اقتصادية تهدف الى الرفع من القيمة المضافة في كل القطاعات والعمل على استقطاب الاستثمار لإنجاز مشاريع دامجة .
- مراجعة السياسة الضريبية على أساس مبادئ العدالة والشفافية والعمل على التحكم في نسبة الضغط الضريبي على العمال والشرائح الإجتماعية الضعيفة والمؤسسات الشفافة وضرورة تفعيل وإيجاد آليات للحد من التهرب الضريبي.

- تفعيل دور الدولة في مجال الخدمات العمومية وفي تنمية قطاع الإنتاج غير التنافسي.

-دعم وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص في دفع الاستثمار وإيجاد فرص العمل وتشجيع قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل على توفير أرضية شراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم العمل المستقل والمنظم.

- تمكين المؤسسات الصغرى ومرافقتها ودعمها لتطوير قدراتها في المجالات ذات القيمة المضافة وتحفيز استفادتها مما تتيحه الثورة الرقمية من امكانيات لتطوير قدراتها في السوق وتأخذ مكانتها وتستفيد من الرفع من مستوى التمويل من طرف القطاع المصرفي لتيسير انتقالها وتصبح جزءا من سلاسل القيمة المضافة.

ثالثا : تيسير الانتقال الى الاقتصاد الرقمي

يمكن لدولنا الاستفادة بشكل كبير من التحول الرقمي ودوره في تدعيم فرص العمل اللائق وذلك خاصة من خلال :

- وضع استراتيجية مشتركة لمواكبة الثورة الصناعية الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي بناء على نظام معلومات متكامل بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة مع وضوح السياسات الضريبية المتصلة وتحسين نوعيه وانتشار خدمات الاتصال وتخفيض أسعارها ونشر خدمات الإدارة الالكترونية.

- وضع خطط لبرامج التعليم والتدريب المستمر التي تمكّن المؤسسات من توفير العمالة المؤهلة التي تحتاجها من جهة، وتمكّن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسّساتهم والحفاظ على وظائفهم من جهة أخرى.

- صياغة استراتيجية تعتمد على إعادة هيكلة شاملة للبيانات الاقتصادية باتجاه التحول لقطاعات أكثر إنتاج وقدرة على احتضان مشاريع الذكاء الاصطناعي.

- تأمين مصـــادر تمويل برامج التأهيل في مجال الذكاء الاصـــطناعي لفائدة المؤســـســـات التربوية والتعليمية .
- مراجعة قوانين العمل لتتواءم مع تطور الانماط الجديدة للعمل والعلاقات الناتجة عنها.
- إقامة حوار اجتماعي وتعاون تنظيمي بين منصّـــات العمل الرقمية والعمال والحكومات من أجل التوصّـل إلى تكييف علاقات العمل في المنصّـات الرقمية بشـكل صـحيح ولكي يتمتع العاملون بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
- إحداث مرصد وطني لاستشراف تحولات سوق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار والمهن الجديدة التي ستحتاجها سوق العمل في الأمد القريب وتتبع تطور الأنماط الجديدة للعمل واستشراف تحولاتها واقتراح آليات متابعتها وتنظيمها من قبل اطراف الانتاج الثلاثة .
- مراجعة أنظمة الضـمان الاجتماعي لتكييف شـروط الاسـتفادة من خدماتها لمنتسـبيها وفق الأشـكال الجديدة من عقود العمل وإقامة نظام التعويض عن فقدان العمل بالنسـبة للعمال المسـرّحين لأسـباب اقتصـــادية مع إرفاقه ببرامج للتدريب لاكتســـاب مهارات جديدة مؤهلة لإعادة الاندماج في ســـوق العمل.

رابعا : إحداث فرص العمل اللائق

يتحقق هذا الهدف عبر إرساء نموذج اقتصادي يعمل على إحداث فرص العمل اللائق، وذلك من خلال:

- ضمان الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأساسية ومنع كافة أشكال التمييز والقضـــاء على عمالة الأطفال وحماية العمالة المهمشـــة في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم؛
- التأكيد على الأهمية الحيوية لحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية،
- التاكيد على الحقوق الأساسية في العمل كشروط ذات أهمية قصوى لعمل النقابات العمالية وقدرتها على دعم مصالح منتسبيها والدفاع عنهم.

- دعم برامج التدريب المستمر للعمال بما يساهم في الرفع من الانتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي وبما يسمح للعمال بالحفاظ على وظائفهم وبالترقي في المسار المهني.
- تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي بتوسيع قاعدة العمال المؤمن عليهم .
- الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والمهنة وفي الأجور في الأعمال متساوية القيمة.
- تنقية التشريع الوطني من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقة للضرر بنموهم الجسدي والنفسي.
- تفعيل المراقبة الميدانية للقضاء فعليا على عمل الأطفال بصيغ مخالفة للمعايير العربية والدولية وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.
- ضرورة إدماج الحق في العمل اللائق واحترام مكوناته في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية وفي الاتفاقيات التي يتم ابرامها لتوطين فروع الشركات متعددة الجنسيات.
- إقرار حوافز ضريبية للشركات التي تتبنى سياسات لتنمية العمل اللائق.
- العمل على ضمان أماكن عمل صحية وآمنة وتشكيل لجان الصحة والسلامة المهنية يشترك فيها أصحاب العمل والنقابات العمالية .

خامسا : المساواة

ان تحقيق المساواة في عالم العمل يتحتم ايجاد قوانين وإجراءات لمواجهة كل مظاهر التمييز بين العمال على أساس الجنس ، او العرق أو الفكر أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو أي سبب آخر؛ وعلى ان يتحقق ذلك خاصة من خلال:

- إقرار نسبة تضمن تمثيل المرأة في مواقع القرار.
- مراجعة التشريعات من أجل اقرار المساواة الفعلية بين الجنسين في العمل وفي كافة المجالات الأخرى .

- إقرار تدابير صارمة ومحددة زمنيا تهدف إلى القضاء على فجوة الأجور بين الرجال والنساء.
- تحقيق تساوي الفرص بين الرجال والنساء في التمثيلية النقابية وذلك على جميع مستويات هياكل المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال وفي اللجان والهيئات الثلاثية للحوار والمفاوضة الجماعية.

سادسا : الحماية الاجتماعية :

ان ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع دون استثناء تتحقق من خلال:

- مراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بصورة تشاركية تجمع الأطراف الاجتماعية مع مشاركة الأطراف المهنية ذات الصلة لتشخيص مواطن الخلل في هذه الأنظمة وتحديد أسبابها الحقيقية بهدف إقرار الإصلاحات المناسبة في مختلف أطوار المراجعة.
- ضرورة تأهيل القطاع الصحي العمومي والخاص بهدف تحسين جودة الخدمات والضغط على التكلفة ومواجهة الخارطة الصحية في اتجاه مزيد من التوازن والعدالة.
- ضرورة ارساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي والعمل على اشراك الأطراف الاجتماعية في تركيبة مجالس إدارتها.
- تكفل الدولة بضمان الحق في العلاج المجاني للفئات الهشة ومحدودة الموارد من العمالة غير المختصة الناشطة في القطاعات غير المنظمة باعتبار ان الضمان الاجتماعي حق لكل عامل بغض النظر عن وضعية استخدامه، مع ضمان حد أدنى من الدخل يحفظ كرامة معدومي الدخل.
- مراجعة قوانين ونظم الحماية الاجتماعية والتشريعات المتعلقة بحوادث العمل والامراض المهنية لتتلاءم مع أنماط العمل الجديدة وخاصة منها العمل عن بعد والعمل في المنصات الرقمية ،فضلا عن علاقات العمل الهشة في الاقتصاد غير المنظم والقطاع الزراعي.

سابعا: اصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي

إن تطويرمنظومة التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي يقتضي إرساء نموذج تنموي يسمح بمواكبة الانتقال الرقمي ويخدم اهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال :

- مراجعة وتكييف السياسات المعتمدة لتتلاءم مع نموذج تنموي جديد يضع العنصر البشري في صلب استراتيجيات التنمية.
- ضمان الفرص المتساوية امام الجميع للاستفادة من التعليم والتكنولوجيا الرقمية باعتبارهما شرطا للتمكين وتحقيق المساواة .
- إطلاق إصلاح جذري تشاركي لمنظومة التعليم والتدريب المهني ومضاعفة الاستثمار في البحث العلمي الموجّه لمجالات الابتكار العلمي خاصة المتعلق منها بالذكاء الاصطناعي.
- الاستثمار في تنمية الأفراد وتدريبهم واعدادهم لمجالات جديدة لم تكن موجودة من قبل وهو ما يتطلب من أصحاب المؤسسات تدريب العاملين على مهارات جديدة لتتناسب مع قدراتهم مع العمل الجديد حتى لو كان هؤلاء الأفراد ذوي مهارات وكفاءات عالية
- إقرار سياسات تعتمد بيئة مشجعة للبحث العلمي وتهدف الى الحد من النزيف المتنامي لهجرة الكفاءات ،الى جانب استقطاب ذوي الخبرة المقيمين بالمهجر،.
- وضع استراتيجيات محكمة لتطوير الاستثمار في المجالات الجديدة الواعدة خاصة في الاقتصاد الرقمي والتكيف مع معطيات التغير المناخي بمضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الاخضر بشراكة بين الحكومات وأصحاب العمل.

آليات تنفيذ العقد الاجتماعي

1- إحداث مؤسسات للحوار الاجتماعي

ان تحقيق الأهداف المرسومة للعقد الاجتماعي والانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية والمواثيق العربية الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش ، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين ،لن تتجسد على أرض الواقع إلا متى تمكّن المجهود الوطني في كل بلد من تفعيل مأسسة آليات الحوار الاجتماعي، شاملة لجميع أطرافها ، واضحة في منهجيتها ،مبسّطة في أحكامها، ذات مهام محددة ، وأدوار متكاملة، بما يمنحها بعدا استشرافيا وقدرة استباقية في توقّي التوتر والنزاع ، وفاعلية في إدارة وتنظيم القضايا المتعلقة بعلاقات العمل، وخاصة تلك المتصلة بمنظومة العمل اللائق حسب معايير العمل العربية والدولية.

ان النجاح في إرساء هذه المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضي من جميع الشركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وأحد أهم ركائز السلم الاجتماعي، وهذا المدخل ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسّسي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، وإنما كذلك شرطا لازما للانتقال إلى نموذج تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.

وتتحقق المأسسة من خلال:

- احداث هيئة وطنية للحوار الاجتماعي ثلاثية التركيبة وتضطلع بضمان انتظام وديمومة الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين وتكون مكلّفة بالإشراف على تحقيق الأهداف المضمّنة بالعقد الاجتماعي وتنفيذ برامج تجسيدها على أرض الواقع، كما تكلّف بملاءمة أهداف العقد وبرامجه للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وضمان مراجعتها وتحديثها.

- إحداث لجان وطنية عليا ثلاثية للحوار الاجتماعي مكلفة بموضـــوع قطاعي من المواضـــيع التي يشـــملها العقد . وميزة هذا النوع من الهيئات هو مرونته من حيث التركيبة وكيفية العمل حتى يســـتجيب لمهام محددة قطاعيا او زمنيا وذلك من أجل ضـــمان الســـرعة والفاعلية في التعامل مع الموضوع.

2- دعائم المأسسة

الى جانب مؤسسات الحوار الاجتماعي المكلّفة بتحقيق مضـامين العقد الاجتماعي يكون من المفيد دعم تلك الهيئات وتعزيز نشاطها من خلال :

- إحداث مرصـــد وطني ثلاثي التركيبة مكلف بالمتابعة والرصـــد والتقييم لأهداف العقد ومضـــامينه وبرامجه.
- إحداث لجان وطنية للإحصـــاء والتحليل تمدّ هيئة الحوار بالمعطيات والمعلومات التي تســـمح لها بتنفيذ مهامها وفق منهج علمي سليم ومستنير.
- إحداث جهاز مكلف بالتدريب يضـــمن لأعضـــاء الهيئات الوطنية او القطاعية للحوار الاجتماعي المكلفة بتنفيذ مضـــامين العقد الاجتماعي، تزويدهم بالمعارف الضـــرورية ومناهج العمل العلمي في معالجة الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

المستفيدون من هذا العقد

يســـتهدف العقد الاجتماعي الجديد أطراف الانتاج الثلاثة من حكومات ومنظمات أصـــحاب أعمال ومنظمات العمال والمؤســـســـات المعنية بتعزيز الحوار الاجتماعي والبرلمانيين والاعلاميين والفاعلين الاقتصـــاديين والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وقضـــايا العمل ومؤســـســـات المجتمع المدني ذات الصلة.

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: ع/08/1/5/1010
التاريخ 26-10-2023

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات).

وتتشرف أن تشير إلى مذكرتها رقم (8/1/5/976/23) بتاريخ 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، المرفق بها قرارات الدورة (79) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي عقدت يوم 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تود الأمانة العامة الإشارة إلى القرار رقم (495) الصادر عن الدورة (79) المشار إليها أعلاه، الخاص بالإعداد والتحضير للدورة (33) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (مملكة البحرين: 2024) (مرفق)، الذي نصت فقرته الأولى على "دعوة الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاجتماعية التنموية التي ترغب في عرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (33) المقرر عقدها في مملكة البحرين، في موعد أقصاه النصف الأول من شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2023، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاجتماعية التنموية على القمة العربية، وذلك حتى يتسنى عرضها على الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن، ومن ثم عرضها على القمة، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن".

تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، إحالة هذه المذكرة ومرفقها إلى وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية أو من في حكمها في حكومتكم الموقرة، للتفضل بالنظر واتخاذ ما تراه مناسباً نحو موافاة الأمانة العامة بالموضوعات التي ترغب وزارتكم الموقرة في عرضها على القمة العربية في دورتها (33) المشار إليها أعلاه، وذلك في موعد أقصاه النصف الأول من شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2023، على أن تكون الموضوعات وفقاً لمعايير عرض

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير 25750511 - 2966 فاكس 25754794 - 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الإلكتروني : central.mail@las.int الموقع الالكتروني : www.lasportal.org

الموضوعات على القمة، وأن تكون مشفوعة بالمذكرات الشارحة ومشاريع القرارات الخاصة به، تمهيداً لمناقشتها في أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، واتخاذ القرار اللازم بشأنه، وذلك وفقاً لما هو متبع في هذا الشأن.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

صورة إلى:

- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

T.N. M.S.

البند الأول: الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية:

2- الإعداد والتحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الجمهورية الإسلامية الموريتانية).

مذكرة شارحة

بشأن: 2- الإعداد والتحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

(الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 2019:

أصدرت القمة العربية التنموية في دورتها العادية الرابعة عدد من القرارات الاجتماعية والتنموية، وهي على النحو التالي:

- **القرار رقم (57) بشأن دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية:**

- وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (5/535) بتاريخ 2019/1/31، و(3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق به نص القرار لإرساله إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومتهم الموقرة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- تجدر الإشارة أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قد أصدر القرار رقم (878) د.ع (38) بتاريخ 2018/12/5، الذي تضمن الموافقة من حيث المبدأ على تقديم دعم لرفع الآثار الاجتماعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية في الجمهورية اليمنية، وبصفة خاصة في محافظة المهرة. وفي إطار تنفيذ الفقرة الثانية من القرار رقم (878)، قدم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، دعماً قدره 100000$ من موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وتم تحويلها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية، وفقاً للنظم المتبعة.
- كما أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (885) د.ع (39) بتاريخ 2019/12/17، الذي تضمنت فقرته الثانية بالموافقة على تقديم دعم بمبلغ 150000$ (فقط مائة وخمسون ألف دولار أمريكي لا غير)، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، وذلك لمشروعي "تنمية المرأة الريفية سينون الوادي – محافظة حضر موت"، و"تجهيز مركز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع في محافظة مأرب".

- **القرار رقم (59) بشأن الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030:**

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو من في حكمها في دولهم، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.

- نظمت الأمانة العامة ورشة العمل الخامسة حول "الفقر متعدد الأبعاد"، خلال الفترة 16-2019/4/18 في المملكة الأردنية الهاشمية، بالتنسيق والتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وقد تمحورت ورشة العمل هذه حول المؤشرات ذات الصلة بتنفيذ الإطار على المستويات الإقليمي والدولي والوطني.
- نظمت الأمانة العامة فعالية "إطلاق الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030" على المستوى الإقليمي، على هامش أعمال ورشة تدريبية حول التقييم والمتابعة المرقمنين لجهود التنمية الاجتماعية، والتي نظمتها الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، يومي 16-2019/9/17 في مدينة القاهرة.
- كما نظمت الأمانة العامة تحت الرعاية الكريمة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، فعالية إطلاق الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030 على المستوى الدولي، خلال أعمال الشق رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 2019/9/23.
- في هذا الإطار، ونظراً للظروف التي مرت بها الدول العربية لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد – 19"، عقد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب دورة استثنائية بتاريخ 2020/6/28، وأصدر بياناً في هذا الشأن نصت فقرته الرابعة على "حث الدول الأعضاء على تنفيذ الإطار العربي الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، الذي أقرته القمة العربية التنموية الرابعة (بيروت: 2019)، بما يستجيب للآثار التي خلفتها جائحة كوفيد -19، على نسب الفقر بمختلف أبعاده".
- تنفيذاً للفقرة الرابعة من البيان، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/2627/20) بتاريخ 2020/7/6، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن موافاتها بالإجراءات المتخذة حول تنفيذ الإطار العربي الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وبما يستجيب للآثار التي خلفتها جائحة "كوفيد -19"، على نسب الفقر بمختلف أبعاده.
- بناءً على ما تقدم، تلقت الأمانة العامة مذكرة بتاريخ 2020/7/20 من المندوبية الدائمة لدولة قطر، مرفق بها تقرير وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، الذي أشار أن دولة قطر تعتبر من الدول مرتفعة الدخل، ومن أفضل دول العالم من ناحية دليل التنمية البشرية، ولا يوجد دلائل على وجود أي نسب للفقر متعدد الأبعاد لديها، مشيرة أيضاً إلى أنها ليست من الدول التي استهدفها الإطار العربي الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.
- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتعاون مع مؤسسة (Community System Foundation) ورشتي العمل الثانية والثالثة حول نظام المتابعة والتقييم المرقمن لجهود التنمية في الدول العربية، يومي 26 – 2021/10/27، وخلال الفترة 6 – 2022/12/8، في المملكة الأردنية الهاشمية، كما ستنظم

الأمانة العامة ندوة ودورة تدريبية حول "أنظمة المتابعة والتقييم المرقمنين لجهود التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني في الدول العربية"، خلال الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر / كانون الأول 2023 في الجمهورية التونسية.

- هدفت الورشتان إلى تعزيز قدرات المسؤولين في الدول العربية، بما في ذلك جهات التنسيق الوطنية في استخدام البيانات المستمدة من الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، بما يُمكّن من الحصول على البيانات الإضافية واستخدامها، واستكمال الإطار الوطني، ودعم عمليات التخطيط وتعزيز الاتصال والمناصرة على المستوى الإقليمي، وذلك باستخدام نظام المتابعة والتقييم المرقمن (Data For All Monitoring)، مع التركيز على بناء فهم لمؤشرات الأداء الرئيسية المحتملة للتحليل والمناصرة، بالإضافة إلى تدريب المشاركين على استخدام البيانات لإعلام وتعزيز البرمجة، واستكشاف فرص التنسيق والتجانس على المستوى الإقليمي والوطني.
- شارك في الورشتين كبار المسؤولين والمتخصصون من وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية والوزارات والجهات الأخرى المعنية في الدول العربية.

- تنفيذاً للفقرة (2) من القرار رقم (59) المشار إليه، تلقت الأمانة العامة طلباً من وزارة التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين، بإعداد تصور حول إعداد استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين، وإعداد البرامج التدريبية للكوادر الفلسطينية العاملة في هذا المجال.
- انطلاقاً من اهتمام الأمانة العامة بدعم طلب دولة فلسطين الخاص بإعداد الاستراتيجية الوطنية المشار إليها، بما يسهم في تعزيز جهود دولة فلسطين لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، قامت الأمانة العامة بالتواصل مع كل من: لجنة (الاسكوا) بوصفها أحد الشركاء في إعداد الإطار الاستراتيجي، والمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية.
- بناءً على ما تقدم، نظمت الأمانة العامة اجتماعاً فنياً حول إعداد استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد لدولة فلسطين، يومي 25-2021/9/26 في المملكة الأردنية الهاشمية، بمشاركة وفد رفيع المستوى من دولة فلسطين برئاسة السيد وزير التنمية الاجتماعية، وبحضور السيد وزير التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية، بوصفه رئاسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. وقد عقدت الأمانة العامة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين عدداً من الاجتماعات الفنية الأخرى في هذا الشأن، وتم تكليف خبير متخصص لإعداد مخطط لبنية الاستراتيجية ومحتوياتها، وصولاً إلى المسودة النهائية من الاستراتيجية، وقام الخبير بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية حول الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين، وإرسالها إلى وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين.
- شاركت الأمانة العامة في حفل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين (2023 – 2030)، وذلك بتاريخ 2023/6/26 في مدينة رام الله بدولة فلسطين؛

حيث استقبل فخامة السيد الرئيس محمود عباس – رئيس دولة فلسطين، وفد الأمانة العامة للجامعة، وأشاد فخامته بجهود جامعة الدول العربية في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة عمليات التهجير وسياسة الاقتلاع الممارسة من قِبل الاحتلال، وأثنى فخامته على جهود الجامعة أيضاً في دعم التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، لاسيما الموضوعات ذات الصلة بالفقر متعدد الأبعاد.

- كما استقبل دولة الدكتور محمد اشتيه – رئيس وزراء دولة فلسطين، وفد الأمانة العامة؛ حيث أطلع الوفد على ما تواجهه دولة فلسطين من ممارسات تعسفية من قِبل قوات الاحتلال، وتأثير ذلك بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية والإنسانية والسياسية. وأشاد بزيارة وفد الأمانة العامة إلى دولة فلسطين، معتبراً أنها تؤكد التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني وأن القضية الفلسطينية هي قضية الجامعة العربية الرئيسية.
- تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر المتعدد الأبعاد في دولة فلسطين، بتاريخ 2023/6/25، بحضور السيد الوزير أحمد مجدلاني – وزير التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين، وعدد من كبار المسؤولين في الوزارات والأجهزة الفلسطينية المعنية. وقد تضمنت الاستراتيجية عدداً من المحاور الهامة التي تسهم بشكل فاعل حال تنفيذها في تحسين حياة المواطن الفلسطيني، وبما يدعم كذلك الجهود الفلسطينية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. وتُعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها وطنياً في المنطقة العربية، والتي تأتي ضمن تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، الذي أقرته القمة العربية التنموية الرابعة. كما أن هذه الاستراتيجية تُعد وثيقة وطنية مميزة؛ حيث أنها تواءم بين البُعدين العربي والدولي، وتأخذ في الاعتبار الخصوصية الشديدة لدولة فلسطين ووضعها الاستثنائي بين دول العالم.

- **القرار رقم (60) بشأن منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030:**

– وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو من في حكمها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.

– قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعيين خبير من قبل الأمانة العامة، لوضع استراتيجية وخطة عمل تنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، على أن تتضمن مؤشرات الرصد والمتابعة المرحلية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية، تمهيداً لتعميمها على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم عليها.

– قامت الأمانة العامة بتاريخ 2019/8/5 بتكليف الدكتور/ ايلي ميخايل – خبير في قضايا الأسرة، والذي قام بإعداد الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية".

– وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/1847) بتاريخ 2019/10/13 إلى المندوبيات الدائمة

للدول الأعضاء، مرفق بها مشروع الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، وذلك لإبداء الملاحظات عليها، تمهيداً لعرضها على لجنة الأسرة العربية للموافقة عليها.

- في هذا الإطار، تلقت الأمانة العامة ردوداً من كل من: المملكة الأردنية الهاشمية – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق– دولة قطر – الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/103/20) بتاريخ 2020/1/16 للمندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها النسخة النهائية من مشروع الإستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيق "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، بعد الأخذ بكافة الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء في هذا الشأن.
- تلقت الأمانة العامة ردوداً إضافية من الدول الأعضاء على النحو التالي:
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية بتاريخ 2020/1/16، التي تضمنت ملاحظات وزارة الشؤون الاجتماعية حول مشروع الاستراتيجية.
  - مذكرة المندوبية الدائمة لمملكة البحرين بتاريخ 2020/1/30، التي تضمنت ملاحظات ومرئيات مملكة البحرين حول مشروع الاستراتيجية.
  - مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية بتاريخ 2020/2/23، التي تضمنت عدم وجود ملاحظات لديها على مشروع الاستراتيجية.
  - رسالة وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2020/3/5، والتي تضمنت عدم وجود ملاحظات لديها على مشروع الاستراتيجية.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/560/20) بتاريخ 2020/3/11، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها النسخة النهائية من مشروع الإستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، بعد إدراج كافة الملاحظات عليها.
- قامت الأمانة العامة بتعميم النسخة المطبوعة من الإستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، وذلك بموجب المذكرة رقم (3/648/20) بتاريخ 2020/4/29 الموجهة إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء.

- في هذا الإطار، قامت الأمانة العامة بإدراج مشروع الاستراتيجية وخطة العمل في صيغتها

النهائيــة ضــمن جــدول أعمــال مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب فــي دورتــه العاديــة (40) لاعتمادهــا، وصــدر عــن المجلــس القــرار رقــم (935) بتــاريخ 2020/12/17، والــذي نــص علــى: "اعتمــاد الاســتراتيجية وخطــة العمــل التنفيذيــة لوثيقــة منهــاج العمــل للأســرة فــي المنطقــة العربيــة فــي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 كوثيقة استرشادية للدول الأعضاء".

- نظمــت الأمانــة العامــة بالشــراكة مــع البعثــة الدائمــة لدولــة قطــر لــدي الأمــم المتحــدة فــي مدينــة نيويــورك ومعهــد الدوحــة الــدولي للأســرة، جلســة رفيعــة المســتوي حــول "منهــاج العمــل للأســرة فــي المنطقــة العربيــة فــي إطــار تنفيــذ أهــداف التنميــة المســتدامة: مــآلات مــا بعــد الجائحــة"، وذلــك بتــاريخ 2022/7/5 فــي مدينــة نيويــورك، وعلــى هــامش أعمــال الشــقّ السياســي رفيــع المســتوى لمنتــدى الأمــم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة.

- استعرضت الجلسة استراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، والمعتمدة من قبل القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة.
- صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت: العمل على وضع إطار قانوني وآليات تضمن حماية فعالة لكافة أفراد الأسرة، أهمية استحداث آليات فعالة على المستوي المركزي والمحلي تقوم بأنشطة الوقاية من العنف، أهمية العمل على الدفاع عن قيم ومفاهيم الأسرة العربية في مواجهة القيم والمفاهيم الأخرى، القضاء على التمييز ضد المرأة في دوائر العمل وداخل الأسرة.

- **<u>القرار رقم (62) بشــأن الاســتراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضــع اللجوء/النزوح في الدول العربية</u>:**

- وجهــت الأمانــة العامــة المــذكرة رقــم (3/288) بتــاريخ 2019/2/12 إلــى المنــدوبيات الدائمــة للــدول الأعضــاء، مرفــق بهــا نــص القــرار لإرســاله إلــى وزارات الشــؤون الاجتماعيــة أو مــن فــي حكمهــا فــي دولهم، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- تقــوم الأمانــة العامــة بمتابعــة تنفيــذ الاســتراتيجية بالتنســيق مــع الــدول الأعضــاء والمنظمــات الدوليــة المعنيــة. كمــا تواصــل الأمانــة العامــة التنســيق مــع منظمــات الأمــم المتحــدة ذات الصــلة للتعــاون حــول تنفيذ الاستراتيجية.
- تنفيــذاً لخطــة العمــل الإقليميــة لتنفيــذ الاســتراتيجية العربيــة لحمايــة الأطفــال فــي وضــع اللجــوء/ النــزوح فــي المنطقــة العربيــة، نظمــت الأمانــة العامــة بالتعــاون مــع المفوضــية الســامية للأمــم المتحــدة لشــؤون اللاجئــين، اجتمــاع الخبــراء الإقليمــي حــول "متابعــة تنفيــذ الاســتراتيجية العربيــة لحمايــة الطفــل فــي ســياق اللجــوء فــي المنطقــة العربيــة – تــوفير الحمايــة والرعايــة الأســرية/ التعليميــة للأطفــال اللاجئــين"، وذلك يومي 9-2020/12/10 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

- شارك في الاجتماع ممثلو الآليات المعنية بالطفولة في الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية

العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأطفال، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح بالأمم المتحدة.

- بحث الاجتماع قضايا الحماية المتعلقة بالأطفال، وركز بشكل خاص على قضايا الأسرة والتعليم والصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي، وصدر عن الاجتماع عدد من التوصيات التي تضمنت حث الدول على تعزيز حماية الأطفال وتوفير خدمات صحية جيدة وعادلة وخدمات التعليم.

- **القرار رقم (63) بشأن عمل الأطفال في المنطقة العربية:**

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو من في حكمها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- نظمت الأمانة العامة فعالية إطلاق "دراسة عمل الأطفال في المنطقة العربية"، بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2019/3/7، وذلك بالتنسيق مع كل من: منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. كما تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع هذه الجهات لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسة عمل الأطفال، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء.
- في هذا الإطار، أصدرت الدورة (24) للجنة الطفولة العربية، التي عقدت بتاريخ 2020/9/15، توصية في هذا الشأن نصت على:

" أ – تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسة عمل الأطفال في المنطقة العربية بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

ب– عقد ندوة من خلال المنصة الرقمية لبحث أثر جائحة "كوفيد – 19" على ظاهرة عمل الأطفال، بهدف وضع خطة تحرك مستقبلية لحماية الأطفال من هذه الظاهرة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية."

- أعدت الأمانة العامة بالشراكة مع منظمة العمل العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية بياناً مشتركاً بتاريخ 2021/6/12، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال والذي يوافق 12 من يونيو/ حزيران من كل عام، أكدت من خلاله الجهات الشريكة على أن قضية عمل الأطفال كانت ولا تزال تتبوأ أولوية على أجندة أعمالها باعتبارها قضية تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الأطفال، وسبباً رئيسياً في إعاقة تعليمهم ونموهم نفسياً وجسدياً وعقلياً، وأضاف البيان أن الظاهرة قد شهدت تزايد في ظل جائحة كورونا؛ الأمر الذي زاد من مخاطر إجبار الأطفال والفئات الهشة على العمل، بل والوصول إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال الزجّ بهم في النزاعات المسلحة وعصابات الاتجار بالبشر. كما أكد البيان التزام الجهات الشريكة ببذل المزيد من أجل العمل لوقف أسوأ أشكال عمل الأطفال قبل عام 2025 بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة 2030،

ومـا أقرتـه كـل المواثيـق والاتفاقيـات الدوليـة لحمايـة الأجيـال القادمـة، والعمـل معـاً مـن أجـل تمكـين وتهيئة هذه الأجيال لمستقبل مختلف تتشكل ملامحه قريباً بعد انتهاء الجائحة.

- نظمـت الأمانـة العامـة النـدوة العربيـة حـول "عمـل الأطفـال فـي الـدول العربيـة فـي ظـل جائحـة كورونـا"، بتـاريخ 2021/8/4 عبـر تقنيـة "فيـديو كـونفرانس"، وذلـك تنفيـذاً لنتـائج وتوصـيات دراسـة "عمـل الأطفـال فـي الـدول العربيـة" التـي أعـدتها الأمانـة الفنيـة ومنظمـة العمـل الدوليـة والمنظمـة العمـل العربيـة والمجلـس العربـي للطفولـة والتنميـة ومنظمـة الأغذيـة لزراعـة الفـاو عـام 2019، وتماشـياً مـع توصـيات لجنـة الطفولـة العربيـة فـي دورتهـا (24)، وقـرار مجلـس وزراء الشـؤون الاجتماعيـة العـرب في دورته (38)، والقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة.
  - شارك في الندوة ممثلو الآليات المعنية بالطفولة في الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الطفولة.
  - هدفت الندوة إلى الوقوف على التدابير الواجب اتخاذها حتى لا تصبح الأزمة ذريعة للدفع بمزيد من الأطفال إلى سوق العمل، بالإضافة إلى مناقشة كيفية الحفاظ على المكتسبات التشريعية والإجراءات الحمائية للحد من عمل الأطفال، فضلاً عن التركيز على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر احتياجاً.
- تنفيـذاً لتوصـيات الـدورة (26) للجنـة الطفولـة العربيـة، نظمـت الأمانـة العامـة الورشـة الإقليميـة حـول "عمـل الأطفـال فـي المنطقـة العربيـة والتغيـرات المناخيـة"، بالشـراكة مـع البرلمـان العربـي للطفـل، والمجلـس العربـي للطفولـة والتنميـة ومنظمـة العمـل العربيـة، ومنظمـة العمـل الدوليـة، وذلـك بتـاريخ 2022/10/23، عبر تقنية "فيديو كونفرانس".
  - شارك في الندوة ممثلو الآليات المعنية بالطفولة في الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الطفولة.
  - هدفت الورشة إلى إلقاء الضوء على تأثير التغيرات المناخية على حقوق الأطفال، والتعرف على جهود الشركاء في مجال مواجهة تأثيرات وتداعيات التغيرات المناخية، من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية... إلخ، واستعراض تأثيرات أزمة المناخ العالمية على قضية عمل الأطفال، واقتراح آليات ومقترحات من أجل حماية الأطفال العاملين من تأثيرات التغير المناخي.
  - صدر عن الورشة عدد من التوصيات الهامة، التي تضمنت: الدعوة إلى تبني سياسات اقتصادية واجتماعية معززة ومتكاملة تدرج قضية التغير المناخي وتعطي أولوية للفئات الهشة والضعيفة بما في ذلك الأطفال بهدف المعالجة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي، تفعيل ومراجعة الأطر القانونية والتشريعية الوطنية وفق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية من أجل مواجهة عمل الأطفال خاصة أسوأ أشكاله، ضرورة العمل على إيلاء اهتمام متعاظم بقضايا إصلاح التعليم، مما يسهم في مساعدة

الجميع على التكيف مع تغير المناخ، دمج قضية عمل الأطفال والعمل اللائق ضمن خطط العمل المناخي، وسياسات الانتقال العادلة.

ثانياً: التحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، المقرر عقدها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (112) القرار رقم (2387) بتاريخ 2023/8/31، الذي تضمنت فقرته الثانية الموافقة من حيث المبدأ على الموضوعات المقترح تضمينها في مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (نواكشوط: 2023/11/7)، ومن ضمنها الموضوعات التالية:
  - إنشاء آلية ربط بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية.
  - وضع استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة.
  - ترقية اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا للإعلام والاتصال (TIC) لتحقيق العمل اللائق وتنمية الاقتصادات المحلية.
  - البرامج الاجتماعية ومشكلة الهشاشة في الدول العربية.
  - إعداد استراتيجية عربية بشأن دور الرقمنة في الرقي بالعمل الاجتماعي وتحسين أوضاع الفئات الهشة.
  - إعداد دراسة حول اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر بالوطن العربي.
  - حالات الطلاق في الدول العربية.
  - حماية الفطرة والتنوع الإنساني.
- كما تضمنت الفقرة الثالثة من ذات القرار دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة إلى استكمال متطلبات عرض الموضوعات على القمة، بما في ذلك عقد دورات غير عادية للمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة واللجان المخصصة المعنية بموضوعات القمة، لإصدار القرارات اللازمة بشأن الموضوعات المقترح عرضها على القمة، وفقاً للمعايير المقرة لهذا الغرض.

- تنفيذاً للفقرة الثالثة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، عقدت الأمانة العامة الدورة غير العادية الثامنة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 2023/10/1، برئاسة الجمهورية التونسية، وذلك للتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة، المقرر عقدها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأصدر المجلس عدد من القرارات برفع الموضوعات التالية على الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وهي على النحو التالي:

- إنشاء آلية ربط بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية.
- وضع استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة.
- البرامج الاجتماعية ومشكلة الهشاشة في الدول العربية.

الإجراء المطلوب:

- الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الثاني:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

1- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

مذكرة شارحة

بشأن :متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030

1- القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية

عرض الموضوع:

أولاً: تقرير حول جهود الدول الأعضاء للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد:

- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (969) الصادر عن الدورة (42) بتاريخ 2023/1/26، الذي نصت فقرته الثانية من أولاً على "دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر، بهدف تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء في هذا المجال وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة "الأبعاد الاجتماعية".
- تنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/237/23) بتاريخ 2023/3/6، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن موافاة الأمانة العامة باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد.

ثالثاً: التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد:

- كما نصت الفقرة (4) من رابعاً من قرار المجلس رقم (969) المشار إليه على "تكليف الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية الأمانة الفنية للمجلس، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم حدث جانبي لإطلاق التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، على هامش قمة العالم الثانية للتنمية المستدامة 2023، المقرر عقدها خلال شهر سبتمبر / أيلول 2023، ضمن الشق رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة".
- تنفيذاً لقرار المجلس، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/590/23) بتاريخ 2023/7/5، إلى المندوبية الدائمة لدولة قطر، مرفق بها الخطاب الموجهة إلى معالي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بصفتها رئاسة الدورة الحالية (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مرفق بها مقترح الورقة المفاهيمية للحدث الجانبي المشار إليه التي أعدته الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

- في ذات الإطار تواصلت الأمانة العامة مع بعثتها في نيويورك، حيث أفادت البعثة بتوجيه السكرتير العام للأمم المتحدة بالطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية تقليص تنظيم الأحداث الجانبية قدر الإمكان في ضوء الازدحام الذي ستشهده الأمم المتحدة خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وخلال قمة التنمية المستدامة والفعاليات الرئيسية المصاحبة.
- حرصاً من الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، على تنفيذ قرار المجلس بتنظيمِ حدث جانبي يأخذ الزخم المطلوب ويحقق الأهداف المرجوة، فتقترح الأمانة العامة تنظيم الحدث الجانبي خلال الشق رفيع المستوى للدورة (78) للجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية للجمعية العامة للأمم المتحدة، المقرر عقدها خلال شهر فبراير 2024 في نيويورك.

رابعاً: المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر:

- نصت الفقرة الخامسة من قرار المجلس رقم (969) المشار إليه على "التأكيد على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم [953 د.ع 41، 2021/12/23]، بدعوة الدول الأعضاء للمصادقة على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، وفقا للنظم المتبعة في هذا الشأن".
- تجدر الإشارة إلى أن قام كل من الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية بالمصادقة على النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لمصادقة جمهورية مصر العربية على النظام الأساسي للمركز، وذلك بناءً على مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم (2523) بتاريخ 2023/9/5.

- أصدر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (496) الصادر عن الدورة (79) بتاريخ 2023/10/16، الذي نصت فقرته الأولى على "دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر، بهدف تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء في هذا المجال وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة "الأبعاد الاجتماعية".

- تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/1012/23) بتاريخ 2023/10/26، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، لموافاة وزارة الشؤون الاجتماعية بمضمون هذا القرار، واتخاذ ما تراه مناسباً بشأن تنفيذ متطلباته.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الرقم: 08/1/5/1017/23
التاريخ: 26-10-2023

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات)،

وتتشرف أن تشير إلى مذكرتها رقم (8/1/5/976/23) بتاريخ 17 أكتوبر / تشرين الأول 2023، المرفق بها قرارات الدورة (79) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي عقدت يوم 16 أكتوبر / تشرين الأول 2023 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وخاصة القرار رقم (496)، بشأن القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية (مرفق)، الذي نص على:

1- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، باستراتيجياتها وخططها الوطنية الخاصة بسياسات القضاء على الفقر، بهدف تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء في هذا المجال وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة "الأبعاد الاجتماعية".

2- الطلب من الدول الأعضاء المشاركة عالية المستوى والمتخصصة في أعمال اجتماع كبار المسؤولين حول "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد"، المقرر عقده خلال الربع الأخير من عام 2023 في جمهورية مصر العربية.

3- الطلب من الدول الأعضاء ترشيح المتخصصين في أنظمة المتابعة والتقييم المرقمنين للمشاركة في أعمال ندوة ودورة تدريبية حول "تنفيذ أنظمة المتابعة والتقييم المرقمنين لجهود التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني في الدول العربية"، المقرر عقدها خلال الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر 2023 في الجمهورية التونسية.

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير 25750511 - 25752966 - فاكس 25754794 - 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الإلكتروني : Central.mail@las.int الموقع الالكتروني : www.lasportal.org

الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

تغدو الأمانة العامة ممتنة من المندوبية الموقرة تفضلها بموافاة وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما بحكمها في حكومتكم الموقرة بهذه المذكرة، للتفضل باتخاذ ما تراه مناسباً بشأن تنفيذ فقرات هذا القرار.

وتنتهز الأمانة العامة – القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار. صباح الخير

صورة إلى:
– إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

T.N. M.S.

البند الثاني:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة

مذكرة شارحة

بشأن: متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030

2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030

عرض الموضوع:

أولاً: متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):

1- مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP16):

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (970) بتاريخ 2023/1/26، بشأن متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، في الفقرة رقم (2) منه أولا، التي نصت على " التأكيد على المشاركة عالية المستوى لوزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول الأعضاء في أعمال الدورة (16) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، الذي عقد في الفترة من 12 إلى 15 يونيو/ حزيران 2023 بنيويورك، وجهت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، تعميمات إلى مندوبيات الدول الأعضاء، رقم (08/1/5/289/23) بتاريخ 2023/5/29، ورقم (08/1/5/507/23) بتاريخ 2023/5/29، بشأن طلب اتخاذ اللازم نحو المشاركة عالية المستوى من معالي وزراء الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول الأعضاء في أعمال الدورة (16) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي عقد في الفترة من 12 إلى 15 يونيو/ حزيران 2023 بنيويورك، والمشاركة في الفعاليات المصاحبة له، بما في ذلك اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر، والحدث رفيع المستوى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والحدث الذي نظمته دولة قطر على هامش المؤتمر، وبناء عليه تلقت الأمانة العامة تأكيدات مشاركة عدد من الوزارات ورؤساء الآليات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الدول الأعضاء.

- وفي إطار تنفيذ القرار أيضاً، شاركت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية– الأمانة الفنية للمجلس)، في أعمال الدورة (16) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي عقدت تحت عنوان: "**مواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة: الانجازات والتحديات**"، في الفترة من 12 إلى 15 يونيو/ حزيران 2023 بنيويورك.
- نظمت الأمانة الفنية للمجلس الاجتماع التشاوري لمعالي الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في مؤتمر (Cosp16)، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم الاثنين الموافق 12 يونيو 2023، برئاسة معالي الأستاذة/ مريم بنت علي بن ناصر المسند – وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر – رئيس مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبحضور معالي الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة، وبحث اجتماع رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في أعمال هذه الدورة عددًا من الموضوعات ذات الصلة، جاء في مقدمتها آخر مستجدات الموقف والمتطلبات العربية في إطار تنفيذ الاتفاقية، والغايات ذات الصلة ضمن خطة 2030، وتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، كداعم للاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتصنيف الإعاقة في الدول العربية، والقمة العالمية للإعاقة القادمة 2025، برئاسة مشتركة للمملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية المانيا الاتحادية، والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة وباستضافة دولة قطر، بالإضافة إلى مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة 16 للمؤتمر وتنسيق المواقف العربية والأممية إزاء مشاريع القرارات والتوصيات الدورة.
- قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية– قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، بتنظيم حدث جانبي رفيع المستوى تحت عنوان: "**مواصلة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: نحو السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المرنة لتخطي التحديات** "، يوم 13 يونيو 2023، بالتنسيق مع دولة قطر – وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، بصفتها رئاسة الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة (AOPD)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وذلك في إطار التعاون الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

- حظى الحدث بمشاركة عالية المستوى حضوريا، وكذلك من خلال الاتصال المرئي، حيث شارك أكثر من 173 مشاركاً حضورياً، بالإضافة إلى المشاركة عبر تقنية الاتصال المرئي، وفي مقدمتهم معالي الوزراء وكبار المسؤولين، والمعنيين بملفات الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عدد من رؤساء الآليات الوطنية للإعاقة، وعدد من منظمات المجتمع المدني، وأيضا كبار شخصيات، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، وفي مقدمتهم رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار الشخصيات الأممية: وكيل الأمين العام للأمم المتحدة – المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نائب المدير التنفيذي – صندوق الأمم المتحدة للسكان، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإعاقة وإمكانية الوصول، الأمين العام المساعد – لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، النائب الأول لرئيس التحالف الدولي للإعاقة، وممثلي منظمات الأشخاص ذوي لإعاقة ومنظمات المجتمع المدني.

- ركزت كلمات معالي الوزراء والمشاركين على تبادل الخبرات والتجارب الناجحة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والسياسات الناجحة، وبما يَّمكن من الاستفادة من تلك التجارب الهامة، خاصة في مواجهة التحديات الجسام التي تواجه العديد من الدول العربية والعالم لتنفيذ متطلبات الاتفاقية، ومن خلال تنفيذ عدد من الاستراتيجيات والبرامج والخطط التي أطلقتها منظومة جامعة العربية بما في ذلك مبادرة "العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، وخارطة الطريق العربية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الأوبئة والأزمات، بالإضافة إلى ما تقدم، شكل الحدث فرصة للتشاور حول أفضل السبل للتعاون بين الدول الأطراف المشاركة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

2- التحضير للدورة السابعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP17)، المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة – نيويورك، في الفترة من 11 إلى 13 يونيو 2024:

- يُعد انعقاد هذا المؤتمر حدثا هاما وفاعلا في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحيث تكون المشاركة في هذا المؤتمر على مستوى عال من الوزراء وكبار الشخصيات الأممية

المسؤولين ملف الإعاقة، وذلك تنفيذاً للمادة (40) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بعقد اجتماع دوري للدول الأطراف في الاتفاقية، وكذلك بمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارهم من الفاعلين الأساسيين والمساهمين في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتنا.

- يحرص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، على تنظيم حدث جانبي واجتماع تشاوري على هامش أعمال دورات المؤتمر، وذلك لبحث أبرز القضايا العربية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يمكن من استعراضها والنقاش حولها في هذا الحدث العربي-الدولي الهام، بحضور صاحبات وأصحاب معالي الوزراء، وكبار الشخصيات الأممية وممثلي الشركاء الاقليميين والدوليين، بما يعزز جهود العربية الرامية في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد شراكات اللازمة لتخطي الصعوبات التي قد تواجه الدول الأعضاء.

ثانياً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة الأوبئة والأزمات:

- تمثل "خارطة الطريق العربية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مواجهة الأوبئة والأزمات"، أحد أجزاء العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –"2032، التي تتطلب تنظيم دورات تدريبة متخصصة لكافة الجهات المعنية وكذلك للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، كما تتطلب تنسيق عالي المستوى بين كافة الأطراف، وبما يمكن من الجاهزية المسبقة لمواجهة إلى كوارث طبيعة وغير طبيعية، وبما يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الفترات الصعبة، وسوف تقترح الأمانة الفنية تنظيم دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال، وضمن الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب 2023-2032.

ثالثاً: مبادرة " العيش باستقلالية":

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (977) بتاريخ 2023/1/26، الصادر عن الدورة العادية (42) للمجلس، بشأن برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2023، الذي نص في فقرته (13) من أولاً منه على: "الترحيب بطلب دولة قطر استضافة الدورة التدريبية لريادة الأعمال للمشروعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن "مبادرة العيش باستقلالية"، وتنظيم معرض التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة".

- وجهت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، ومذكرة رقم (23-223-5-1-08) بتاريخ 2023/3/6، ورقم (5/352) بتاريخ 2023/4/5 إلى المندوبية الدائمة لدولة قطر، بشأن تنظيم والبدء في الإعداد الإجرائي والموضوعي للدورة التدريبية والمعرض المشار إليهما.

- تلقت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، مذكرة من المندوبية الدائمة لدولة قطر، رقم (07344) بتاريخ 2023/5/21، مرفق بها مذكرة شارحة تفيد فيها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، بتنظيم الدورة التدريبية لريادة الأعمال للمشروعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمعرض العربي الثاني للأسر المنتجة، خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2023.

- تمت مناقشة التحضيرات المبدئية الجارية، أنه تم إعداد إطار عام للمبادرة التي توضح أن تعقد أعمال المبادرة في دورتها الثانية خلال أكسبو البستنة في الدوحة المقرر عقده 2 أكتوبر 2023 – 28 مارس 2024، وسيتم تنظيم فعاليات أخرى بالتزامن مع الدورة الثانية للمبادرة، ومعرض التكنولوجيا والاختراعات للأشخاص ذوي الإعاقة، معرض العربي للأسرة المنتجة: نحو حماية اجتماعية متعددة الأبعاد التمكين الاقتصادي للأسرة العربية.

- تركز مبادرة "العيش باستقلالية"، على دعم المشروعات والابتكارات التكنولوجية التي تمس حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكن من عيشهم باستقلالية، وكذلك دعم مشروعات ريادة الأعمال سواء للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم أو للمشروعات التي تنصب في مصلحتهم، وتسهم أيضا في إيجاد العمل اللائق لهم، جنباً إلى جنب مع عيشهم باستقلالية، وتشمل الدورة الثانية للمبادرة معرض مشاريع رواد الأعمال العرب الذين يتم اختيارهم وفقاً لمسابقة يتم إطلاقها وفقاً للآلية التي اعتمدت في اختيار مشاريع الدورة الأولى من المسابقة، مع تحديثها وفقا للمستجدات، من المشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية من مؤسسات متخصصة لتدريب رواد الأعمال على تنمية قدراتهم في جذب التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم، التي عادة ما يكون جزءاً منها التمكين الاقتصادي

للأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يمكن من تحقيق أهداف المبادرة، كما سيتم تنظيم منتدى عالي المستوى – وزاري لمدة يوم واحد– حول "تعزيز الجهود العربية لدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة، وريادتهم للأعمال، من خلال الاستثمار في الحلول الذكية للتقنية، وكافة العوامل الأخرى.

- بناء على ما تقدم، قامت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بالإعداد لتنظيم الفعاليات التالية بالتنسيق مع دولة قطر:

- عقد دورة تدريبية من مؤسسات متخصصة لتدريب رواد الأعمال على تنمية قدراتهم في جذب التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم، التي عادةً ما يكون جزءاً منها التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يمكن من تحقيق أهداف المبادرة.
- إقامة معرض لمشاريع رواد الأعمال العرب الذين يتم اختيارهم، وفقاً لمسابقة يتم إطلاقها وفقاً للآلية التي اعتمدت في اختيار مشاريع النسخة الأولى من المسابقة، مع تحديثها وفقا للمستجدات، من المشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنظيم منتدى وزاري حول تعزيز الجهود العربية لدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة، وريادتهم للأعمال، من خلال الاستثمار في الحلول الذكية للتقنية، وكافة العوامل الأخرى.

- تلقت الأمانة الفنية للمجلس بريد الكتروني يوم 2023/10/16، يفيد بتأجيل عقد المنتدى إلى وقت لاحق، وذلك تضامناً مع الشعب الفلسطيني جراء الأحداث في قطاع غزة، وتم التشاور على عقد المنتدى خلال شهر فبراير 2024.

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (970) بتاريخ 2023/1/26، الصادر عن الدورة العادية (42) للمجلس، بشأن متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، في الفقرة رقم (4) منه رابعاً، التي نصت على " تكليف الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية– الأمانة الفنية للمجلس)، بتنظيم اجتماع اللجنة المشكلة بموجب توصيات الجلسة رفيعة المستوى لدعم مبادرة "العيش باستقلالية" ووضع

تصور في إطار من الشراكة لمواصلة تنفيذ المبادرة، وبما ينعكس إيجابا على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يدعم عيشهم باستقلالية".

- بناء عليه، عقدت الأمانة العامة – القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، الاجتماع الأول مع أعضاء اللجنة الفنية المشكلة لدعم مواصلة تنفيذ مبادرة "العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، في يوم الأربعاء الموافق 12 أبريل 2023، بحضور كل من اتحاد الغرف العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – الاكساد، ومنظمة العمل العربية، ومكتب الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين (اليونيدو)، ومبادرة نوّر للأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: القمة العالمية للإعاقة القادمة 2025، برئاسة مشتركة المملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية المانيا الاتحادية، والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة وباستضافة دولة قطر:

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (967) بتاريخ 2023/1/26، فيما يخص الفقرة العاملة رقم (6) من القرار المشار إليه، بشان التحضير لمؤتمر القمة العالمية للإعاقة (2025 – 2028)، الذي نص على:" تكليف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بدعم جهود المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة قطر لتنظيم قمتين عالميتين، للأشخاص ذوي الإعاقة، الثالثة برئاسة مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، المقرر عقدها في عام 2025، والرابعة برئاسة دولة قطر المقرر عقدها في عام 2028، وتنظيم الاجتماعات الفنية واللوجستية ذات الصلة.
- انطلاقا مما تقدم، قامت الأمانة العامة بناء على دعوة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر، بمشاركة سعادة مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في الاجتماع التنسيقي، الذي عقد يوم 4 و5 أكتوبر 2022 بمدينة الدوحة، مع فريق التحالف الدولي للإعاقة وبحضور

عضو المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث اتفق الترتيبات المبدئية، وبما في ذلك أن يكون نتائج قمة الأردن تشكل بعض مدخلات الرئيسية في القمة العالمة لعام 2028.

- في ذات الإطار عقد سعادة مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، اجتماع مع عطوفة الدكتور/ مهند العزة – الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – للمملكة الأردنية الهاشمية، والوفد المرافق له على هامش اجتماع الاسكوا الذي عقد يومي 22 و23 أكتوبر 2022 في بيروت، حيث تم التأكيد على قرارا مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتقديم الدعم اللازم للمملكة الأردنية الهاشمية في إطار الإعداد والتحضير للقمة العالمية للإعاقة 2025، ولاسيما فيما يتعلق بعقد اجتماعات العربية التحضيرية للقمة، وفقا للإجراءات التي يتم تحضيرها لمشاركات الإقليمية المختلفة في هذه القمة، كما تم الاتفاق على التواصل مع كافة الجهات المعنية بما يسهم في دعم الجهود الأردنية الرامية إلى نجاح هذه القمة النوعية الهامة.
- بناء على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة – القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية–الأمانة الفنية للمجلس)، مذكرة رقم (08/1/5/759/23) بتاريخ 2023/8/20، إلى المملكة الأردنية الهاشمية، بشأن تنفيذ قرار رقم (970)، بتاريخ 2023/1/26، في الدورة العادية (42) للمجلس، في الفقرة السادسة المتضمنة دعم المملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم القمة العالمة للإعاقة عام 2025 برئاسة مشتركة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية.

خامساً: ندوة حول "المصابين بطيف التوحد بين الرعاية ولإدماج":

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (955) بتاريخ 2021/12/23، الصادر عن الدورة (41) للمجلس، نظم قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، ندوة حول "المصابين بطيف التوحد بين الرعاية ولإدماج"، يومي 1 و2 مارس 2023 في تونس.

- هدفت الندوة إلى التركيز بالجانب العملي، من طرق رعاية مختصة، وتقنيات علاجية مختلفة، واختبارات تقييمية، وأدوات مجالات عمل، وورشات مخصصة، وكذلك آليات الادماج، وكل ما يتطلبه من تهيئة للمحيط وتوعية للأسر والمجتمع عامة والمساعدة في وضع إطار تشريعي وآليات مراقبة ومتابعة لما تمّ انجازه، بالإضافة تبادل خبرات الدول العربية من خلال عرض المشاركين البرامج المخصصة لهذه الفئة والنهوض بها، ابتداء من تنمية البيئة والمجتمع، وتكوين وبناء القدرات، وتوعية اجتماعية، وكل ما من شأنه أن يفيد هذه الفئة الهشة من المجتمع.

- شارك في أعمال الندوة عدد من كبار المسؤولين والخبراء المعنيين بملف الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول العربية في حدود 13 دولة عربية، بالإضافة إلى مركز جامعة الدول العربية بتونس، وعدد من المنظمات العربية المتخصصة، منها المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني. وبحضور عدد من الخبراء والمختصين العرب الذين قاموا بالمداخلات العلمية والبحثية في مجال الدراسات الطبية والاجتماعية، وتطور مفهوم الإصابة بطيف التوحد ومناهج التعهد النفسي والاجتماعي.

سادساً: تقارير الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

- تحرص الأمانة الفنية للمجلس على تلقى تقارير الدول الأعضاء حول تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بشكل منتظم، بما يسهم في تبادل الخبرات، ودعم الجهود العربية الرامية في تنفيذ الاتفاقية، وذلك بناء على قرارات المجلس وأخرها القرار رقم (967) بتاريخ 2023/1/26

- في إطار التعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلقت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، المذكرة رقم (م.ت/2023/232) بتاريخ 2023/9/12، من المكتب التنفيذي، مرفق بها التقرير الثاني حول

آفاق تطبيق ورصد اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتضمن التقرير رصد للجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتقدم المحرز في هذا المجال.

- نظرا لخصوصية المنطقة العربية وما واجهته من صعوبات وتحديات فضلاً عن مرحلة كوفيد-19، والتوجه للتعافي من تلك الجائحة، وفي ضوء أن تقارير الدول الأعضاء تضمنت إنجازات هامة أسهمت بشكل فاعل لتخطي الصعوبات الكبيرة التي واجهت المنطقة، وهو الأمر الذي يتطلب توثيق ذلك في تقرير عربي يوضح التحديات ويبرز الجهود الهامة للدول العربية، وربما يضع رؤية في هذا الشأن، كما سيأتي هذا التقرير ضمن تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032.

سابعاً: عقد منتدى عربي للسياحة الميسرة ووضع آلية عمل لتنفيذه:

- بالإشارة إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن جلسة العمل التي عقدت تحت عنوان "جامعة الدول العربية، آلية لدعم السفر والسياحة للأشخاص ذوي الإعاقة"، يوم 17 نوفمبر 2022، في دبي ضمن فعاليات "قمة دبي العالمية للسفر والسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة"، وبناء على التواصل الذي تم مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء السياحة العرب، تم إعداد مشروع ورقة مفاهيمية حول عقد منتدى عربي للسياحة الميسرة ووضع آلية عمل لتنفيذه.

- أوضحت الورقة أهمية السياحة الميسرة في المنطقة العربية، حيث توفر للأشخاص ذوي الاعاقة خدمات خاصة في المقاصد السياحية، كما أوضحت الورقة وجود العديد من التحديات في هذا النمط السياحي، الأمر الذي يتطلب من المسؤولين الحكوميين والمشرعين والمستثمرين السياحيين ومقدمي الخدمات والمؤسسات المالية، دمج مواردهم وخبراتهم بطريقة يُسفر عنها تحقيق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية.
- أشارت الورقة إلى أن الهدف من انعقاد المنتدى:

- تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032.
- تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجال السياحة التي من بينها" شراكات لتحقيق الأهداف" وغيرها من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030.

- تنفيذ أهداف الاستراتيجية العربية للسياحة فيما يتعلق بجذب مزيد من حركة السياحة العربية البينية ومن الأسواق الدولية للمنطقة العربية.
- تنفيذ توجهات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والغايات ذات الصلة ضمن خطة 2030.
- تهيئة المناخ الملائم لتحفيز تدفق الاستثمارات السياحية المشتركة فيما بين الدول العربية، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في هذا النمط السياحي الواعد.
- ترويج إعلامي دولي عن اهتمام الحكومات العربية بأهمية تنفيذ متطلبات السياحة الميسرة، للتعزيز من قدراتها السياحية التنافسية.

ثامناً: مقترح وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية في مجال الإعاقة:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2302) بتاريخ 2023/7/31، من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، مرفق بها طلب وزارة التنمية الاجتماعية بعرض موضوع "بدائل الإيواء والأشخاص ذوي الإعاقة"، على مشروع جدول أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- أوضحت الورقة المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية الموقرة، الاهتمام بحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم المتصلة بسياسة استبدال الرعاية المؤسسة برعاية أسرية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- أشارت الورقة إلى أن الهدف الرئيسي من المقترح:
  - أولا: تحويل منظومة الرعاية الأيوائية الى منظومة العيش المستقل، وتتضمن النقاط التالية:
    1. إيجاد واقع أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة، وإحقاق حقوقهم.
    2. إنهاء وتحويل المنظومة الأيوائية في الأردن إلى منظومة دامجة.
    3. تغيير مستدام وطويل الأمد يستند إلى حماية الأشخاص ذوي الاعاقة وأفضل الممارسات العالمية في عملية إصلاح أنظمة الرعاية.
  - ثانيا: التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الاستقرار والأزمات والأوبئة وما بعدها.
  - ثالثا: تطويع التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الاستقرار والأزمات والأوبئة وما بعدها.

- رابعاً: التدخل المبكر.
- خامسا: التأهيل المجتمعي.

- تضمنت مذكرة وزارة التنمية الاجتماعية الموقرة، مبررات وأوجه الدعم الفني المطلوب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن إدراج موضوع بدائل الإيواء والأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن تشمل ما يلي:
  1. الخبرة والمعرفة بجانب الدعم الفني.
  2. المشاركة في وضع السياسات والإرشادات.
  3. تقديم الدعم في توعية وتدريب الموظفين في وزارة التنمية الاجتماعية بشأن بدائل الإيواء واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
  4. تنسيق الموارد وبناء الشبكات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بموضوع بدائل الإيواء والأشخاص ذوي الإعاقة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، ومشروع القرار المرفق.

البند الثاني:

متابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

3- الموضوعات ذات الصلة بكبار السن

مذكرة شارحة
بشأن الموضوعات ذات الصلة بكبار السن

أولاً القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن:

عرض الموضوع:

- في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة العربية رقم (773) في دورتها الـ (30) بتاريخ 2019/3/31، الذي نص في فقرته الثالثة على: تشكيل لجنة من الأمانة العامة والأمانات الفنية لمجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والعدل العرب، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتنسيق مع فريق العمل في الجمهورية التونسية، بصفتها صاحبة المبادرة لإعداد "مشروع قانون عربي استرشادي لدعم حقوق كبار السن".
- اعتمد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، "القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن"، بموجب قراره رقم [ق 971 (د.ع 42)، 2023/1/26]، ودعا الدول الأعضاء الراغبة في أن يتم تقديم الدعم الفني لها للاسترشاد بالقانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن، على المستوى الوطني، إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس، بطلبها حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم.

ثانيا: الاحتفال باليوم العربي لكبار السن:

- رحب مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتخصيص يوم 10 أكتوبر من كل عام "يوما عربياً لكبار السن"، بموجب قراراه رقم بموجب قراره رقم [ق 971 (د.ع 42)، 2023/1/26].
- دعا المجلس في قراراه الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم على المستوى الوطني، وموافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتقرير حول احتفالها في هذا الشأن.
- كما طلب من الأمانة الفنية للمجلس، تنظيم فعاليات وأنشطة المجلس ذات الصلة بكبار السن في هذا اليوم، بالتنسيق مع الدول المستضيفة للأنشطة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على مجلسكم الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

البند الثالث: تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية:

طلب دولة فلسطين تقديم دعم لمشروع الرعاية المنزلية لكبار السن

مذكـــرة شارحـــة

بشأن: تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية

طلب دولة فلسطين تقديم الدعم لمشروع الرعاية المنزلية لكبار السن

عرض الموضوع:

- تلقى القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم (8/2219/م ف/2023) بتاريخ 2023/8/28 من المندوبية الدائمة لدولة فلسطين، تطلب فيها إدراج مشروع الرعاية المنزلية لكبار السن على مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي، للنظر في إمكانية الحصول على دعم من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
  - أشارت المذكرة إلى أن الوزارة تولي اهتماماً خاصاً لفئة كبار السن في دولة فلسطين، وأوضحت أن كبار السن يشكلون 5.5% من اجمالي عدد السكان في دولة فلسطين وأنهم يعانون أوضاعاً صعبة ومعقدة، ويواجهون تحديات في مختلف نواحي الحياة، من عدم توفر الخدمات الاجتماعية والصحية وغياب مصادر الرعاية الأسرية وعدم القدرة على الاعتماد الذاتي على أنفسهم في متطلبات الحياة اليومية.
  - أوضحت المذكرة أن عدد كبار السن يبلغ 69000 فرد موزعين ضمن 53405 أسرة يعاني منهم 13969 فرداً من إعاقة شديدة، وفي هذا السياق اعتمدت الوزارة برنامج لمخصصات كبار السن، وتسعى جاهدة لضمان توفير خدمات منزلية متكاملة لكبار السن العاجزين عن رعاية أنفسهم ولا تتوفر لهم رعاية أسرية.
  - كما أوضحت أن خدمات الرعاية المنزلية، وهي خدمات تنظيف وعناية شخصية، وتوفير وجبات ساخنة أسبوعياً، وأجهزة مساندة وأدوية وخدمات تمريض، ودعم نفسي واجتماعي، ومرافقة وتوفير مواد غذائية وعينية.
  - أشارت المذكرة إلى التجربة الناجحة لخدمة الرعاية المنزلية في المرحلة الاولي تعزيزا لمبدأ حقوق وكرامة كبار السن، وأن الوزارة تسعى إلى دعم هذا المشروع في ظل زيادة الحاجة للخدمات الاجتماعية المقدمة لهذه الفئة، وخاصة في محافظتي طولكرم وجنين.

- **وفيما يتعلق بمحاور وتفاصيل المشروع، أوضحت المذكرة أنها على النحو التالي:**

الهدف العام: حماية ورعاية كبار السن.

الأهداف الفرعية:

- تخفيف الأعباء النفسية والاجتماعية والاقتصادية عن كبار السن من خلال توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لكبار السن.
- تأمين الاحتياجات الأساسية والعملية لكبار السن.

الفئة المستهدفة:

كبار السن الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية واقتصادية صعبة، وغير قادرين على رعاية أنفسهم، ولا تتوفر لهم مصادر رعاية أسرية.

المناطق المستهدفة: محافظتي جنين وطولكرم.

مبررات المشروع:

- ارتفاع نسبة الفقر في قطاع كبار السن مع عدم توفر ضمان اجتماعي ورعاية صحية شاملة لهم.
- تزايد اعداد كبار السن الذين يعانون من الفقر المدقع، حيث يشكلون نسبة 40% من اجمالي عدد المسنين في فلسطين، بينما يعاني 70% منهم من مرضين أو أكثر من أمراض الشيخوخة.
- قلة الموازنات والتمويلات المخصصة لتلبية احتياجات هذه الفئة.

خطة تنفيذ المشروع والفترة اللازمة للتنفيذ:

المرحلة الأولي: المرحلة التحضيرية (شهرين):

- حصر احتياجات الفئة المستهدفة.
- تحليل الاحتياجات وتوزيعها حسب الأولوية (المستفيد، المنطقة).
- اعداد الاتفاقيات اللازمة للتعاقد مع مزودي الخدمة.

المرحلة الثانية: المرحلة التنفيذية (أربعة أشهر):

- التعاقد مع مزودي الخدمة.
- تقديم الخدمات من قبل مزودي الخدمة.
- المتابعة والاشراف مع مزودي الخدمة لضمان وصولها للفئة المستفيدة.

التكلفة الإجمالية: تقدر تكلفة المشروع بمبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي).
مصادر تمويل المشروع: جامعة الدول العربية ضمن المرحلة الأولي بمبلغ 50000$ (فقط خمسون ألف دولار أمريكي).

الفئات المستفيدة من المشروع:
كبار السن المسجلون على قاعدة بيانات الوزارة وبحاجة إلى رعاية منزلية حوالي 50 مسن ومسنة.

- في ضوء ما تقدم، قامت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس، بمراجعة شروط تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية المعتمدة بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 814 (د.ع 36)، 2016/12/15]، **والذي نص في الفقرة (2) من رابعاً شروط تتصل بالمتابعة:**

" الطلب من الأمانة الفنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل المبالغ المعتمدة لدعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء وفقاً للشروط الواردة في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار، مع **استثناء الدول الأقل نمواً ودولة فلسطين من شرط سداد الدول لحصتها السنوية وشرط مرور سنتين على الدعم المقدم من المجلس".**

- تجدر الإشارة إلى الفقرة (3) من ثالثاً شروط تتصل بالدعم، والتي حددت نسبة 20% من الموازنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للمساهمة في دعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء، بشرط سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بنسبة لا تقل عن 30% أي ما يعادل 300000 $ (ثلاثمائة ألف دولار أمريكي) لضمان توفر السيولة اللازمة لتحويل مبلغ الدعم.

الإجراء المطلوب:
الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

قرار
بشأن: قواعد تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية

إن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته السادسة والثلاثين،

بعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية،
- وقرار المجلس رقم (138) بشأن قواعد وشروط دعم للمشروعات الاجتماعية بالدول الأعضاء،
- ومذكرة مكتب المحاسبة والمراجعة،

* **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة الفنية،**
* **وبناءً على مشاورات أصحاب المعالي الوزراء أعضاء المجلس،**

يُقـــرر

1. **اعتماد شروط تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء على النحو التالي:**

أولاً: شروط تتصل بالدولة المتقدمة بطلب الدعم:

1- أن تكون الدولة سددت حصتها السنوية في الصندوق، وملتزمة بقرار السداد التدريجي في حال وجود متأخرات عن سنوات سابقة عليها.

2- إعطاء الأولوية للدول الأعضاء الأقل نمواً، ومن ثم للدول التي لم تحصل على الدعم لمدة عامين على الأقل.

3- المشاريع الطارئة للدول الأعضاء والناشئة عن الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية أو بها نازحين أو لاجئين فتعرض حالة بحالة على معالي وزراء الشؤون الاجتماعية، لإقرار كل حالة حسب الظروف ومدى الاحتياج للدعم.

ثانياً: شروط تتصل بالمشروع:

1- أن يكون المشروع مؤسس طبقاً للقوانين اللازمة في موطن المشروع.

2- أن يكون هدفه الحماية الاجتماعية لبعض الفئات الخاصة، وادماجها في عملية التنمية وتطوير المجتمع.

3- أن يكون المشروع ذا صبغة تنموية.

4- أن يستند المشروع إلى دراسة جدوي.

ثالثاً: شروط تتصل بالدعم:

1- أن تتحمل الدولة المستفيدة جميع نفقات البابين الأول والثاني من موازنة تلك المشروعات (الإنشاءات، التجهيز الأساسي، التشغيل، الرواتب..... الخ).

2- أن تقتصر الطلبات على مجالي التجهيزات والخبرات الفنية غير المتوفرة محلياً وترفق كل البيانات الضرورية عن المشروع وفقا الإطار الملحق.

3- تحديد نسبة 20% من الموازنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي، للمساهمة في دعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء، بشرط سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بنسبة لا تقل عن 30% أي ما يعادل 300000$ (ثلاثمائة ألف دولار أمريكي) لضمان توفر السيولة اللازمة لتحويل مبلغ الدعم.

4- يحدد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (مجلس إدارة الصندوق) مبلغ الدعم لكل مشروع وبحد أقصي 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) للمشروع، خصماً من الموازنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي.

رابعاً: شروط تتصل بالمتابعة:

1- تقدم الدولة المستفيدة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما في حكمها بعد مرور عام من تاريخ استلام مبلغ الدعم، تقرير مفصل عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ المشروع والاستفادة من مبلغ الدعم المقدم من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، لعرضه على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ويعتبر هذا التقرير شرطاً أساسياً في حال طلب دعم لمشروع جديد.

2- الطلب من الأمانة الفنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل المبالغ المعتمدة لدعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء وفقاً للشروط الواردة في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار، مع استثناء الدول الأقل نمواً (*) ودولة فلسطين من شرط سداد الدول لحصتها السنوية وشرط مرور سنتين على الدعم المقدم من المجلس.

3- أن يتضمن مبلغ دعم التخصيص بحد أقصى نسبة 5%، لمكتب محلي أو خبير لعملية التقييم الموضوعي.

4- تكليف مكتب مراجعة حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، بمراجعة الإنفاق المالي على المشروعات التي سيتم دعمها في مقابل مبلغ 500$ (فقط خمسمائة دولار أمريكي) للمشروع.

[ق 814 (د.36)، 2016/12/15]

* الدول الأقل نمواً : جمهورية القمر المتحدة، جمهورية جيبوتي، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية السودان، ودولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

الإطار العام لصياغة مشروع اجتماعي

1- اسم المشروع وعنوانه.
2- الأهداف العامة.
3- الأهداف الانية المرحلية.
4- مبررات المشروع.
5- خطة تنفيذ المشروع والفترة اللازمة للتنفيذ.
6- البرامج التي سيتم تنفيذها من خلال المشروع.
7- مدى التقدم في إنجاز المشروع: الابنية (نسبة التقدم) التجهيزات (.....) القوى البشرية (.....).
8- تاريخ انطلاق المشروع.
9- التكلفة (تحدد تفصيلاً مقدرة بالدولار الأمريكي) وحسب ما يلي:
أ – التكلفة الإنشائية للمشروع.
(المباني، الاثاث، المعدات، اللوازم.....الخ)
ب- التكلفة التشغيلية للمشروع لمدة خمس سنوات (تذكر تفصيلا)
- الجهاز الإداري.
- الجهاز الفني.
- الخبراء الخارجيون.
- الأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ البرامج.
- أخرى تحدد.
10- مصادر تمويل المشروع (تحدد مع بيان مقدار المساهمة لكل مصدر)
11- الفئات المستفيدة من المشروع وعددها.
12- الدعم المطلوب (يحدد تفصيلا مع بيان نوع الدعم وكلفته مقدرا بالدولار).
13- نسبة دعم الأمانة الفنية إلى التكلفة الإجمالية إلى أنواع الدعم الأخرى.

المندوبيـــة الدائمـــة
لدولة فلسطين
لدى جامعة الدول العربية

The Permanent Mission of
State of Palestine
to the League of Arab States

التاريخ : 2023/8/28
الرقـــم : 8/2219/م ف/2023

تهدي المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراءالشؤون الاجتماعية العرب)

بالاشارة الى مذكرتكم رقم (8/1/5/597/23) بتاريخ 2023/7/9 بشأن الموضوعات التي ستعرض على جدول اعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

تتشرف المندوبية ان ترفق طيه مشروع الرعاية المنزلية لكبار السن والمذكرة الشارحة له المقدمة من دولة فلسطين.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم.

تغتنم المندوبية هذه المناسبة لتعرب الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) عن فائق التقدير والاحترام.

12121
31 AUG 2023

٢٦ شارع النهضة - الدقي - القاهرة ت : ٥٦٦٥ ٣٣٣٥ . ٤٧٣٢ ٣٣٣٦ فاكس : ٦١٨٦ ٣٣٣٧ بريد إلكتروني : las@mfae.gov.ps
26 El Nahdha St., Dokki - Cairo Tel.: 3335 5665 - 3336 4732 Fax : 3337 6186 E-mail : las@mfae.gov.ps

STATE OF PALESTINE
MINISTRY OF SOCIAL DEVELOPMENT
DG for Planning and Projects

دولـة فلسطـــين
وزارة التنمية الاجتماعية
الإدارة العامة للتخطيط والمشاريع

مذكرة شارحة بخصوص مشروع الرعاية المنزلية لكبار السن

وفقاً للنهج الحقوقي الذي تقوم عليه برامج وخدمات وزارة التنمية الاجتماعية، تولي الوزارة اهتماماً خاصاً لفئة كبار السن في فلسطين؛ حيث تسعى جاهدة لتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية من أجل الحفاظ على كرامتهم ومكانتهم في المجتمع، بالإضافة إلى تحسين وتطوير الخدمات الأخرى المقدمة لهم.

يُشكل كبار السن (60 عاماً فما فوق) ما نسبته 5.5% من مجمل عدد السكان في دولة فلسطين، وعلى الرغم من نسبتهم القليلة في المجتمع الفلسطيني الفتي، إلا أنهم يعانون أوضاعاً صعبةً ومعقدةً، ويواجهون تحديات في مختلف نواحي الحياة، ومن أبرزها عدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية وغياب مصادر الرعاية الأسرية والعجز والمرض، وعدم المقدرة على العناية بأنفسهم والاعتماد الذاتي في متطلبات الحياة اليومية.

يبلغ عدد كبار السن المسجلين في قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية حوالي 69,000 فرد موزعين ضمن 53,405 أسرة، يعاني من بينهم 13,969 فرداً من إعاقة شديدة. وفي هذا السياق، اعتمدت الوزارة برنامج لمخصصات كبار السن، كما وتسعى جاهدة لضمان توفير خدمات رعاية منزلية متكاملة لكبار السن العاجزين عن رعاية أنفسهم، ولا تتوفر لهم مصادر رعاية أسرية.

تتكون خدمات الرعاية المنزلية من: خدمات تنظيف وعناية شخصية، وتوفير وجبات ساخنة أسبوعياً، وأجهزة مساندة وأدوية وخدمات تمريض وخدمات دعم نفسي واجتماعي ومرافقة وتوفير مواد غذائية وعينية.

انسجاماً مع رؤية الوزارة والاستراتيجية العربية لكبار السن، وفي ظل التجربة الناجحة لخدمة الرعاية المنزلية في المرحلة الأولى وتعزيزاً لمبدأ حقوق وكرامة كبار السن، تصبو الوزارة إلى دعم هذا المشروع في ظل زيادة الحاجة للخدمات الاجتماعية المقدمة لهذه الفئة. وبناءً على دراسة بعنوان "الحاجة للرعاية المنزلية لكبار السن في محافظتي طولكرم وجنين" بتمويل من جامعة الدول العربية، تبين وجود 500 فرد كبير سن في المحافظتين بحاجة إلى رعاية منزلية، اتضح أن مبلغ المنحة المقدم مؤخراً لا يكفي لتغطية احتياجاتهم، وعليه ظهرت الحاجة لزيادة قيمة المبلغ ضمن مرحلة ثانية لضمان استفادة عدد أفراد أكبر في المناطق التجريبية المستهدفة.

الهدف العام حماية ورعاية كبار السن
الأهداف الفرعية تخفيف الأعباء النفسية والاجتماعية والاقتصادية عن كبار السن من خلال توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لكبار السن، وتأمين الاحتياجات الأساسية والعملية لكبار السن

الفئة المستهدفة : كبار السن الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية واقتصادية صعبة، وغير قادرين على رعاية أنفسهم، ولا تتوفر لهم مصادر رعاية أسرية.
المناطق المستهدفة محافظتي جنين وطولكرم.

مبررات المشروع :

- ✓ ارتفاع نسبة الفقر في قطاع كبار السن مع عدم توفر ضمان اجتماعي ورعاية صحية شاملة لهم
- ✓ تزايد أعداد كبار السن الذين يعانون من الفقر المدقع، حيث يشكلون نسبة 40 % من إجمالي عدد المسنين في فلسطين، بينما يعاني 70% منهم من مرضين أو أكثر من أمراض الشيخوخة.
- ✓ قلة الموازنات والتمويلات المخصصة لتلبية احتياجات هذه الفئة

التكلفة المالية المطلوبة : 100,000 دولار

نموذج – مشروع اجتماعي

1. إسم المشروع وعنوانه

مشروع الرعاية المنزلية لكبار السن

2. الأهداف العامة

حماية ورعاية كبار السن

3. الأهداف الآنية المرحلية

- تخفيف الأعباء النفسية والاجتماعية والاقتصادية عن كبار السن من خلال:
  - ✓ توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لكبار السن
  - ✓ تأمين الاحتياجات الأساسية والعملية لكبار السن

4. مبررات المشروع

- ارتفاع نسبة الفقر في قطاع كبار السن مع عدم توفر ضمان اجتماعي ورعاية صحية شاملة لهم
- تزايد أعداد كبار السن الذين يعانون من الفقر المدقع، حيث يشكلون نسبة 40 % من إجمالي عدد المسنين في فلسطين، بينما يعاني 70% منهم من مرضين أو أكثر من أمراض الشيخوخة.
- قلة الموازنات والتمويلات المخصصة لتلبية احتياجات هذه الفئة

5. خطة تنفيذ المشروع والفترة اللازمة للتنفيذ

المرحلة الأولى – المرحلة التحضيرية (شهرين)

- حصر احتياجات الفئة المستهدفة
- تحليل الاحتياجات وتوزيعها حسب الأولوية (المستفيد ، المنطقة)
- إعداد الإتفاقيات اللازمة للتعاقد مع مزودي الخدمة

المرحلة الثانية – المرحلة التنفيذية (أربعة أشهر)

- التعاقد مع مزودي الخدمة
- تقديم الخدمات من قبل مزودي الخدمة
- المتابعة والإشراف مع مزودي الخدمة لضمان وصولها للفئة المستفيدة

- الأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ البرامج – لا يوجد احتياج

10. مصادر تمويل المشروع (تحدد مع بيان مقدار المساهمة لكل مصدر)

جامعة الدول العربية ضمن المرحلة الاولى (50,000 دولار) ولا يوجد تمويل آخر.

11. الفئات المستفيدة من المشروع وعددها

- كبار السن المسجلون على قاعدة بيانات الوزارة وبحاجة إلى رعاية منزلية (حوالي 50 مسن ومسنة)

12. الدعم المطلوب (يحدد تفصيلا مع بيان نوع الدعم وكلفته مقدرا بالدولار)

القيمة الإجمالية المطلوبة هي 100,000 دولار

وهي عبارة عن توفير إحتياجات الرعاية الأساسية للفئات المستهدفة والمكونة من خدمات التمريض والعناية الشخصية والأجهزة المساندة والأدوية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

13. نسبة دعم الأمانة الفنية إلى التكلفة الإجمالية إلى أنواع الدعم الأخرى

نسبة دعم الأمانة الفنية 85 % أي بقيمة 100,000 دولار من قيمة المشروع الإجمالية.

تساهم الوزارة بنسبة 25% من القيمة الاجمالية المطلوبة من خلال توفير

البند الثالث: تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية:

2- تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء

مذكرة شارحة

بشأن: 2- تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء

عرض الموضوع:

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (973) الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 2023/1/26، الذي نص في فقرته الثالثة على:

الطلب من وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية موافاة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بتقرير عن الدعم المقدم لمشروع برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم من دور تربية وتأهيل الأحداث، لعرضه على الدورة القادمة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- لم تتلق إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) تقرير مفصل عن المشروع حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة.

- تنفيذاً للفقرة الثانية من قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (973) الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالموافقة على تقديم دعم بمبلغ 50000$ (فقط خمسون ألف دولار أمريكي لا غير) إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية لدعم مشروع تهيئة قاعة العلاج الحسي الحركي بالمركب الاجتماعي والتربوي للأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد، ومشروع إعادة تهيئة مسبح العلاج بالمياه بمركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث مئوية.

- قامت الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية اللازمة لتحويل مبلغ الدعم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، وجاري التنسيق مع الوزارة لموافاتنا بتقرير مفصل عن الدعم تمهيداً لعرضه على الدورة القادمة للمجلس.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الرابع:

العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032

مذكرة شارحة

بشأن: العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 -2032

عرض الموضوع:

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (974) بتاريخ 2023/1/26، بشأن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032، الفقرة رقم (4) أولا، التي نصت على الذي" تكليف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بعرض العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032، على القمة العربية في دورتها القادمة لاعتماده".
- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بعرض الموضوع على القمة العربية في دورتها الـ (32) التي عقدت في المملكة العربية السعودية يوم 2023/5/19، حيث أصدرت قرار رقم (846) في الدورة (32) بتاريخ 2 – 19 /2023/5، الذي نص على:
- اعتماد العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032، بالصيغة المرفقة.
- توجيه الشكر إلى السيد الأمين العام على مبادرته بإعداد العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032.
- تكليف الأمانة العامة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، بالتعاون مع منظومة جامعة الدول العربية، والشركاء من المنظمات الإقليمية والوكالات الأممية ذات الصلة.
- الترحيب باستضافة الجمهورية التونسية، خلال الربع الأخير من هذا العام، للمنتدى رفيع المستوى حول العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032.
- تنفيذاً لقراري القمة العربية رقم (846) في الدورة (32) بتاريخ 2 – 19 /2023/5، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (977) بتاريخ 2023/1/26، الصادر عن الدورة العادية (42) للمجلس، بشأن برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2023، الذي نص في فقرته

الرابعة من أولاً على: "الترحيب بطلب الجمهورية التونسية استضافة المنتدى رفيع المستوى حول العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032". تلقت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، رقم (219) بتاريخ 2023/5/1، تتطلب فيها عقد" المنتدى رفيع المستوى حول العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032"، خلال الفترة من 1 إلى 5 أكتوبر 2023 في تونس، تنفيذا لقرار المجلس المشار إليه.

- بناء على ما تقدم، تم التنسيق مع الجمهورية التونسية لتنظيم "**منتدى رفيع المستوى حول تنفيذ "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032"، وبرنامج تبادل الزيارات للاطلاع على التجارب الاجتماعية الرائدة في الجمهورية التونسية، في الفترة 1 – 5 أكتوبر 2023 بتونس**، تحت سامي إشراف سيادة الرئيس قيس سعيد – رئيس الجمهورية التونسية، وأن تعقد الفعاليتين على المستوى الوزاري يومي 1و2 أكتوبر ويستكمل يوم 5 أكتوبر 2023 على مستوى كبار المسؤولين والمتخصصين، وفي ضوء ذلك وجهت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، خطابات الدعوة بتاريخ 30 يوليو 2023، بشأن تأكيد مشاركة معالي وزراء الشؤون الاجتماعية العربي وكبار المسؤولين والمتخصصين للمشاركة في هاتين الفعاليتين الهامين المشار إليهما.
- حظي المنتدى بمشاركة عالية المستوى من معالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية ورؤساء الوفود العربية، حيث تفضل السيد أحمد الحشاني رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية التونسية بلقاء معالي الوزراء ورؤساء الوفود، وخلال اللقاء تم تأكيد الاهتمام التونسي رفيع المستوى بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، ودعم الجهود الرامية لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030.
- عقد المنتدى أعماله على مدار اليومين، حيث ناقش موضوعه من خلال عدد من المحاور وهي:

1- العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 -2032"، وثيقة عربية لتنفيذ المعاهدات والمواثيق العربية والدولية".

2- المضي قدما نحو التطبيق وتنفيذ العقد العربي الثاني على المستويين الإقليمي والوطني.

3- حوار تفاعلي لمناقشة الإمكانيات والاحتياجات والتحديات المختلفة في الدول العربية لتنفيذ العقد.

4- دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في دعم العقد العربي للإعاقة.

5- أهمية وتطبيقات الإتاحة في تنفيذ العقد العربي للإعاقة – وتحديد أولويات ومستويات الإتاحة الأساسية.

- صدر عن المنتدى عدد من التوصيات الهامة، وفي مقدمتها إنشاء لجنة وزارية تتبع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، وعلى أن تنظر هذه اللجنة في تشكيل لجان فنية في مختلف مجالات العقد وفقاً للأولويات ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على التصنيف، وإعداد مسودة إرشادية للإتاحة، والتكامل الاجتماعي والدعم الفني، ودراسة الاحتياجات والمتابعة، وإدارة الحالات.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الخامس:

1- **مشروع التمكين والتأهيل القائم (البيوت الفردية والجماعية) في المملكة العربية السعودية**

2- **تجربة المملكة العربية السعودية في منظومة الاحتضان وتطوير معايير المفاضلة لتطوير جودة الاحتضان**

مذكرة شارحة

بشأن: 1- مشروع تمكين الأيتام بالاستقلال بالسكن

1- تلقت الأمانة العامة (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، بريد إلكتروني من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية تطلب فيه إدراج موضوع مشروع تمكين الأيتام بالاستقلال بالسكن، على مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته القادمة.

2- أشارت المذكرة الشارحة المرفقة بالبريد الاليكتروني أولاً الى خلفية المشروع، انطلاقا من أن اليتيم لديه منزلة خاصة في الشريعة الإسلامية، وأن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لديها حرص خاص على الاهتمام الكبير بالأيتام وحقوقهم وعلى تنفيذ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030، والتي تهدف الى تحسين الخدمات المجتمعية والارتقاء بمستواها لتحقيق أثر أعمق على المستفيدين منها وتمكينهم من خلال توفير مسارات تساهم في تحقيق ذلك ومنها رعايتهم وتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم وتمكينهم بعد ذلك بالاستقلال بالسكن من خلال إتاحة فرص تمليك السكن الملائم لفئة الأيتام، من خلال دعم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية واستثمار الشركات مع المؤسسات والجهات المانحة والداعمة والمبادرات المتنوعة، لتوفير حلول سكنية وتمويلية مناسبة لهم في مختلف مناطق المملكة، محققة دمجهم في المجتمع والارتقاء بجودة حياتهم وتوفير حياة كريمة لهم.

3- أوضحت المذكرة أن الاهتمام بالأيتام يتطلب العمل على برامج تحقق أهداف محددة، انطلاقا من أنهم جزءً من أفراد المجتمع في جميع دول العالم ويعتبر رعايتهم والاهتمام بهم مسؤولية اجتماعية وإنسانية وأخلاقياً واقتصادياً، وذلك من خلال:

- المساهمة في إعداد هذه الفئة ليكونوا فئات منتجة معتمدين على أنفسهم قادرين على الاستقلال، له أثر إيجابي ومردود اجتماعي واقتصادي على الدولة والمجتمع.
- تأمين السكن الملائم للأيتام بما يحقق لهم حياة كريمة آمنة والارتقاء بجودة حياتهم وانتقالهم من الرعوية للتنموية.

- تحفيز الأبناء غير المتمكنين للتمكين منذ سن مبكرة.
- الاستقرار وتنمية جيل مستقل ذاتياً، ومستقر نفسياً، وفعّال مجتمعياً.
- الاندماج التام مع المجتمع.
- بناء شراكات مثمرة لاستثمار الحلول والمبادرات المتنوعة التي تسهم مختلف القطاعات وتفعيل دور القطاع الثالث (خيري، خاص) في دعمهم لمبادرة تمكين الأيتام.

4- استعرضت المذكرة خطوات وآلية تنفيذ العمل للمشروع، مبتدية بمرحلة الاعداد (قبل التنفيذ) المتضمنة عدة نقاط ومنها:

- إعداد دراسة لواقع الايتام واستبانات قبلي وبعدي لقياس الاحتياجات والتحديات والتي نتج عنها بناء هذا المشروع وتطويره الى مبادرة.
- تصميم المشروع بالكامل ومراجعته من عدة محكمين واستشاريين ومختصين وأصحاب خبرة في التعامل مع الفئة المستهدفة.
- اعتماد موافقة أصحاب الصلاحية على المشروع.
- اعتماد الجهات التمويلية والشراكات.
- اعتماد خطة المشروع النهائية.
- إطلاق المشروع.
- تشكيل فريق العمل ووحدة مقرها الوزارة لإدارة مشروع.
- تقييم المرحلة التجريبية، وإعداد خطة أكثر استدامة للمشروع.

5- كما استعرضت ايضاً مراحل تنفيذ المشروع والتي تضمنت:

- تعميم دليل إجرائي شامل عن المشروع تضمنت خطوات التنفيذ وشروط ومعايير قبول الطلب للاستقلال
- عقد عدة اجتماعات مع فريق العمل في المناطق والايتام المستهدفين في المشروع لشرح المشروع بشكل تفصيلي وكيفية تنفيذه
- الإعلان عن المشروع من خلال (الرسائل النصية – والموقع الرسمي – وحسابات التواصل الاجتماعي
- حوكمة المشروع من خلال عدة ركائز منها:
  - تقديم الطلب إلكتروني وفقاً لدليل الاجرائي.

- بناء قاعدة بيانات لأسماء الطلبات المقدمة والتي تم اعتمادها وقبولها من خلال دراسة الطلبات ومقابلة المتقدمين.

6- وأخيراً، أوضحت المذكرة أثر المشروع بعد تطبيقه المتمثل في:

- رفع مؤشر تمكين الايتام واستقلالهم عن الدور مما حقق أثر –انتقال الايتام من العيش في دور الرعاية الى المجتمع ودمجهم وتمكينهم بامتلاك وحدات سكنية حققت لهم حياة كريمة واستقرار نفسي واجتماعي. حقق المؤشر انخفاض ما يقارب عدد الايتام 50% بالدور من خلال التمكين من أصل قبل تطبيق المشروع 1150 يتيم.
- انتقال الايتام من مرحلة الرعوية للمرحلة التنموية لهم أثر إيجابي في المجتمع، ودعم المشروع مسارات التمكين ارتفع مؤشر التعليم 100% والتوظيف 98% أثر إطلاق المشروع، وعكس على رحله التمكين بأثر إيجابي حيث من الشروط استكمال التعليم والاستقرار الوظيفي.
- ارتفاع مؤشر التمكين وازدياد عدد طلبات الايتام المتقدمين للاستقلال ورفع عجله التنمية من خلال التمكين المبكر.
- اندماج الايتام في المجتمع ورفع نسبه طلبات الزواج.

7- أكدت المذكرة على أهمية تقييم المشروع ورفع الجودة وترتكز على متابعة اليتيم بعد الاستقلال وتقييم المشروع فنيا واقتصاديا واجتماعيا وتطويره وقياس أثره في كل مرحله لتقييمه وتطويره في كل نسخه على مدار 3 سنوات.

الاجراء المطلوب:

الأمر معروض على مجلسكم الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، ومشروع القرار المرفق.

مذكرة شارحة
(ملخص مشروع تمكين الأيتام بالاستقلال بالسكن)

نبذة تعريفية

حظي اليتيم بمنزلة خاصة في الشريعة الإسلامية حتى بلغت مكانة من يكفل يتيماً أن يكون رفيقاً للمصطفى صلى الله عليه وسلم في الجنة، ولهذا كان للعناية به قيمة اجتماعية سامية عبر العصور في سائر المجتمعات الإنسانية، وكان له نصيب وافر واهتماماً من الدولة به كفرد يحتاج إلى الحضانة والتنشئة الحسنة والحياة الكريمة ، فأسندت هذا الدور إلى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة بالإدارة العامة لرعاية وتمكين الايتام في الوزارة التي لها اختصاص في هذا المجال ، ولأن اليتيم من مجهولي النسب لا تقتصر حاجته إلى الرعاية في الطفولة المبكرة فحسب يمتد حتى يتوافر الاطمئنان على وضعه الاجتماعي وتمكينه من جميع الجوانب في جميع مراحل حياته حتى يستطيع أن يستقل بذاته ومن هنا تسعى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى الإسهام في تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 والتي تهدف لتحسين الخدمات المجتمعية والارتقاء بمستواها لتحقيق أثر أعمق على المستفيدين منها وتمكينهم من خلال توفير مسارات تساهم في تحقيق ذلك ومنها رعايتهم وتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم وتمكينهم بعد ذلك بالاستقلال بالسكن من خلال إتاحة فرص تمليك السكن الملائم لفئة الأيتام من خلال دعم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية واستثمار الشركات مع المؤسسات والجهات المانحة والداعمة والمبادرات المتنوعة ، لتوفير حلول سكنية وتمويلية مناسبة لهم في مختلف مناطق المملكة ، محققة دمجهم في المجتمع والارتقاء بجودة حياتهم وتوفير حياة كريمة لهم.

الهدف من البرنامج:

الانتقال من الرعوية لتنموية ودعم تمكين الأيتام واستقلالهم لدمجهم في المجتمع وفق معايير تدعم التمكين وترفع جوده الخدمات المقدمة.

نظراً لكون فئة الأيتام جزءً من أفراد المجتمع في جميع دول العالم ويعتبر رعايتهم والاهتمام بهم مسؤولية اجتماعية وإنسانية وأخلاقياً واقتصادياً، لذلك تطلب الأمر الاهتمام بهما من خلال العمل على برنامج تحقيق عدة أهداف رئيسية وهي:

- المساهمة في إعداد هذه الفئة ليكونوا فئات منتجة معتمدين على أنفسهم قادرين على الاستقلال، له أثر إيجابي ومردود اجتماعي واقتصادي على الدولة والمجتمع.
- تأمين السكن الملائم للأيتام بما يحقق لهم حياة كريمة آمنة والارتقاء بجودة حياتهم وانتقالهم من الرعوية للتنموية.
- تحفيز الأبناء غير المتمكنين للتمكين منذ سن مبكرة.
- الاستقرار وتنمية جيل مستقل ذاتياً، ومستقر نفسياً، وفعّال مجتمعياً
- الاندماج التام مع المجتمع.
- بناء شراكات مثمرة لاستثمار الحلول والمبادرات المتنوعة التي تسهم مختلف القطاعات وتفعيل دور القطاع الثالث (خيري، خاص) في دعمهم لمبادرة تمكين الأيتام.

خطوات وآلية تنفيذ العمل:

أولا: مرحلة إعداد (قبل التنفيذ)

تضمنت مرحلة الإعداد المشروع عدة نقاط:

1- إعداد دراسة لواقع الايتام واستبانات قبلي وبعدي لقياس الاحتياجات والتحديات والتي نتج عنها بناء هذا المشروع وتطويره الى مبادرة.

2- تصميم المشروع بالكامل ومراجعته من عدة محكمين واستشاريين ومختصين وأصحاب خبرة في التعامل مع الفئة المستهدفة

3- اعتماد موافقة أصحاب الصلاحية على المشروع

4- اعتماد الجهات التمويلية والشراكات

5- اعتماد خطة المشروع النهائية

6- إطلاق المشروع

7- تشكيل فريق العمل ووحدة مقرها الوزارة لإدارة مشروع

8- تقييم المرحلة التجريبية، وإعداد خطة أكثر استدامة للمشروع

ثانياً: مراحل تنفيذ المشروع

1- تعميم دليل إجرائي شامل عن المشروع تضمنت خطوات التنفيذ وشروط ومعايير قبول الطلب للاستقلال

2- عقد عدة اجتماعات مع فريق العمل في المناطق والايتام المستهدفين في المشروع لشرح المشروع بشكل تفصيلي وكيفية تنفيذه

3- الإعلان عن المشروع من خلال (الرسائل النصية – والموقع الرسمي - وحسابات التواصل الاجتماعي

4- حكومة المشروع من خلال عدة ركائز منها:

- اعتماد شروط ومعايير محددة معتمدة بهدف الارتقاء بجودة حياتهن، وتحقيق الحياة الكريمة الآمنة لهن ومن ضمن الشروط (العمر - أن يكون اليتم موظف /ـــة - مستقر نفسياً وسلوكياً ووظيفياً)
- اختيار فريق عمل متخصص في إدارة المشاريع واخصائيات نفسيات واجتماعيات مؤهلين في هذا المجال ولديهم الخبرة والمهارة العالية لتنفيذ المشروع.
- تمت الشراكة مع القطاع الغير ربحي مع جمعية رائدة في مجال الإسكان لديها العديد من المشاريع مع مختلف القطاعات.

- لا يتم شراء أي وحدة سكنية إلا بعد اعتماد المقيم العقاري ويتم شراء الوحدة السكنية وربط الصك بالتنسيق مع وزارة العدل مدة 10 سنوات لعدم البيع او الايجار.
- تقديم خدمات وبرامج للأيتام بعد الاستقلال بالسكن حتى يتم تكيفهم واستقرارهم في المجتمع بشكل تام

5- تقديم الطلب إلكتروني وفقاً لدليل الاجرائي

6- بناء قاعدة بيانات لأسماء الطلبات المقدمة والتي تم اعتمادها وقبولها من خلال دراسة الطلبات ومقابلة المتقدمين

7- البدء في إجراءات التمليك وتسليم الوحدات السكنية مع تأثيثها ومتابعه قياس استقرار الايتام بعد الاستقلال وتقديم الدعم من خلال وحده الرعاية اللاحقة.

ثالثاً: مرحلة انتهاء وتقيم المشروع

تعتبر مرحلة انتهاء وتقيم المشروع من المراحل المهمة في نجاح واستمرار المشروع ورفع الجودة وترتكز على متابعة اليتيم بعد الاستقلال وتقييم المشروع فنيا واقتصاديا واجتماعيا وتطويره وقياس أثره في كل مرحله لتقييمه وتطويره في كل نسخه على مدا ر 3 سنوات.

أخيراً: أثر المشروع بعد تطبيقه.

1- رفع مؤشر تمكين الايتام واستقلالهم عن الدور مما حقق أثر -انتقال الايتام من العيش في دور الرعاية الى المجتمع ودمجهم وتمكينهم بامتلاك وحدات سكنية حققت لهم حياة كريمة واستقرار نفسي واجتماعي. حقق المؤشر انخفاض ما يقارب عدد الايتام 50% بالدور من خلال التمكين من أصل قبل تطبيق المشروع 1150 يتيم.

2- انتقال الايتام من مرحلة الرعوية للمرحلة التنموية لهم أثر إيجابي في المجتمع، ودعم المشروع مسارات التمكين ارتفع مؤشر التعليم 100%والتوظيف 98% أثر إطلاق المشروع وعكس على رحله التمكين بأثر إيجابي حيث من الشروط استكمال التعليم والاستقرار الوظيفي.

3- ارتفاع مؤشر التمكين وازدياد عدد طلبات الايتام المتقدمين للاستقلال ورفع عجله التنمية من خلال التمكين المبكر.

4- اندماج الايتام في المجتمع ورفع نسبه طلبات الزواج.

5- خفض الميزانية في رعايتهم في دور الايتام عن طريق تمكينهم في مسارات التمكين واستقلالهم بالسكن والمساهمة في خفض عدد دور رعاية الايتام تحقيقا لتوجهه المستقبلي في تمكين الايتام واعتمادهم على أنفسهم.

مذكرة شارحة

بشأن: 2-مشروع المملكة العربية السعودية في الاحتضان 2023

1- تلقت الأمانة العامة (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، بريد إلكتروني من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية تطلب فيه إدراج موضوع مشروع المملكة العربية السعودية في الاحتضان على مشروع جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته القادمة.

2- أشارت المذكرة الشارحة المرفقة بالبريد الاليكتروني الى خلفية المشروع، حيث أن أولت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة بالإدارة العامة لرعاية وتمكين الايتام، اهتمام مستمر لتطوير آليات رعاية واحتضان الأيتام من مجهولي النسب وذلك للاضطلاع بدور ريادي في تقديم هذه الخدمة وتوفير مسارات تساهم في رعايتهم وتعليمهم وتوظيفهم بما يضمن توفير حياة كريمة لفاقدي الرعاية الوالدية. من خلال حلول مبتكرة ومقارنات معيارية مع الدول الرائدة في تقديم هذه الخدمة وتكييفها لتكون منسجمة مع قيم المملكة العربية السعودية وهويتها الوطنية، ولبناء قاعدة معرفية تستند على البحث العلمي والتجارب الدولية الموثقة والتي من شأنها دعم تدخلات وبرامج الإدارة العامة لرعاية وتمكين الأيتام لدعم هذه الفئة وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وخصوصاً لهم والتي تحظى برعاية خاصة من حكومة خادم الحرمين الشريفين خصوصاً في ظل رؤية المملكة 2030، والتي تعمل الوزارة عليها لإسناد هذه الخدمات الى القطاع غير الربحي في المدى المنظور مع المحافظة على دور الوزارة التشريعي في بناء السياسات والبرامج والحوكمة والرقابة، والهدف من ذلك تطوير نماذج العمل وتطوير إجراءات الاحتضان وبرامج التأهيل للأسر المتقدمة بطلب الكفالة.

3- أشارت المذكرة الى عدة أهداف للبرنامج وهي:

- تبني وضع استراتيجية شاملة لتطوير منظومة الاحتضان وتقديم الدعم للمحتضنين وأسرهم، ووضع خطط وإجراءات ونظم ثابتة للاحتضان لتحقيق الهدف / وهو مقابل كل طفل يتيم أسرة كافله مناسبة له عبر أفضل المعايير اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وتعليمياً.

- وضع شروط ومعايير وآليات محكمة لاختيار الاسر المناسبة وتنفيذها بشكل الكتروني.
- رفع الوعي المجتمعي بأهمية الاحتضان وخطورة الحمل خارج إطار الزوجية.

4- أوضحت المذكرة خطوات العمل للمشروع، أهمها:

- بناء استراتيجية لكفالة الايتام مبنية على معايير إقليمية ودولية وحوكمة إجراءات الاحتضان والموائمة مع الجهات ذات الصلة.
- التعاون مع أفضل المراكز البحوث والدراسات لتطوير هذه المنظومة ودراسة المعوقات والاحتياجات والخروج بتحديث لشروط الاحتضان ومعايير المفاضلة بين الاسر المتقدمة التي تحقق أفضل الممارسات العالمية في احتضان رائد وناجح.
- انجاز دليل الاحتضان بالشراكة مع القطاع غير الربحي ويتضمن كافة الخطوات المعمول بها لتحقيق سرعة الاسناد ضمن أفضل المعايير وآلية استقبال طلبات الاحتضان عبر بوابه الوزارة الإلكترونية.
- بناء فريق عمل (لجان احتضان متخصصة بمناطق المملكة) لدراسة طلبات الاسر والتأكد من تحقيق المعايير قبل الاسناد النهائي ومناسبة الطفل المسند لهم وفق الشروط النظامية.

5- كما أوضحت المذكرة آلية تنفيذ البرنامج المتضمنة:

- أولا: فيما يخص الأيتام:
  - نقل الطفل عند العثور عليه لمستشفى حكومي معتمد بكل منطقة عبر الهلال الأحمر السعودي
  - يتم اشعار النقطة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بالحالة لمباشرة الإجراءات النظامية.
  - يتم اعداد تقرير طبي مفصل عن الحالة وعمل فصح كامل للطفل ويتضمن الامراض المعدية او المزمنة او الإصابات والاعاقات وكذلك تحليل DNA.. وتسجيله بنظام مفقود الخاص بوزارة الصحة.
  - بعد استقرار الحالة من الناحية الصحية واستكمال الفحوص يتم إشعار الشريك من القطاع غير الربحي بجاهزية الطفل للتسليم لأسر حاضنة عبر نظام الوزارة واستكمال الأوراق الثبوتية.

- ثانياً: فيما يخص الأسر الكافلة:
  - يتم استقبال طلبات الاسر المتقدمة للاحتضان عبر البوابة الالكترونية للوزارة وتحال البيانات للشريك من القطاع غير الربحي لبناء قواعد البيانات وفق المعايير التي حصلت عليها الاسرة المتقدمة
  - يتم استقبال الاسرة لدى الشريك من القطاع غير الربحي وعمل البحث الميداني ومطابقة الشروط والمعايير المعلنة وكذلك مراعات طلب الاسر في جنس الطفل
  - يتم التأكد بشكل إلكتروني (مرتبط مع عدة جهات) التأكد من الوضع المالي للأسرة وكذلك خلو سجلها من السوابق الجنائية، وعدم وجو تعاطي للمخدرات واستقرارها النفسي.
  - يتم بناء قوائم انتظار أولية للأسر المناسبة وقد تجاوز عددها 3000 اسرة حاليا جاهزة للاحتضان
  - يتم تدريب الاسر وفق برنامج طبي وتأهيلي حسب الاحتياج والعمل على تهيئه الأسرة للحصول على رخصه احتضان.
  - يمكن المشغل الاسر من مقابلة الطفل بفترة تسمى (فترة التهيئة) بحضور اخصائية ذات دراية تتابع تقبل الاسر للطفل وارتياحها وتحقيق الرضاعة الشرعية، والتي تساهم على دمج الطفل داخل الاسر ومحيطة الاجتماعي كأن بالرضاعة. ويتم ذلك عبر لجنة الاسناد والتي يكون بها عضوين ممثلين للوزارة لضمان الحيادية وسلامة الإجراءات والتقارير وتحقيق العدالة في تسليم الاسر حسب الأفضلية والاقدمية.
  - ويحق للأسر الحاضنة موائمة اسم اليتيم وتغيير الاسم بما يتوافق مع أسم الاب لتحقيق الدمج المجتمعي كذلك تسجيله بنظام ابشر كأحد افراد الاسرة وإصدار التأمين الطبي له.

6- وأخيراً، أوضحت المذكرة أثر المشروع بعد تطبيقه ومنها:

- تحقيق مؤشر احتضان 100%.
- ارتفاع الوعي المجتمعي بالإقبال على الاحتضان فقد وصل قائمه الاسر المتقدمة الى ما يقارب 3 الالاف اسره.

- عدم وجود أطفال في قائمه الانتظار للاحتضان، وساهم في الغاء عدد من دور الحضانة (الإيواء) باعتبار الأسرة هي البيئة الأفضل من أي نظام مؤسسي.
- اختيار أفضل الأسر الكافلة وذلك بتطبيق معايير المفاضلة لتوفير البيئة الأفضل لليتيم (علميا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا). عبر نقاط يتم احتسابها وتطبيق برنامج صحي وتأهيلي.
- تحقيق مبادئ وقيم للطفل والأسرة بتكامل العمل وبالموائمة مع الدوائر الحكومية (الداخلية – العدل – الصحة –سمه وغيرها) باعتبار اليتيم المحتضن من افراد العائلة ويحق للأسرة صلاحيات أسوه بأبنائها وللجهات التعامل معه على أثر ذلك في كل ما يخدم اليتيم وأسرته ويرفع جوده بيئة الاحتضان.

الاجراء المطلوب:

الأمر معروض على مجلسكم الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، ومشروع القرار المرفق.

مذكرة شارحة
ملخص لمشروع المملكة العربية السعودية في الاحتضان
2023

نبذة تعريفية

اولت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة بالإدارة العامة لرعاية وتمكين الايتام اهتمام مستمر لتطوير آليات رعاية واحتضان الأيتام من مجهولي النسب وذلك للاضطلاع بدور ريادي في تقديم هذه الخدمة وتوفير مسارات تساهم في رعايتهم وتعليمهم وتوظيفهم بما يضمن توفير حياة كريمة لفاقدي الرعاية الوالدية. من خلال حلول مبتكرة ومقارنات معيارية مع الدول الرائدة في تقديم هذه الخدمة وتكييفها لتكون منسجمة مع قيم المملكة العربية السعودية وهويتها الوطنية، ولبناء قاعدة معرفية تستند على البحث العلمي والتجارب الدولية الموثقة والتي من شأنها دعم تدخلات وبرامج الإدارة العامة لرعاية وتمكين الأيتام لدعم هذه الفئة وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وخصوصاً لهم والتي تحظى برعاية خاصة من حكومة خادم الحرمين الشريفين خصوصاً في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠. والتي تعمل الوزارة عليها لإسناد هذه الخدمات الى القطاع غير الربحي في المدى المنظور مع المحافظة على دور الوزارة التشريعي في بناء السياسات والبرامج والحوكمة والرقابة، والهدف من ذلك تطوير نماذج العمل وتطوير إجراءات الاحتضان وبرامج التأهيل للأسر المتقدمة بطلب الكفالة.

الهدف من البرنامج

- تبني وضع استراتيجية شاملة لتطوير منظومة الاحتضان وتقديم الدعم للمحتضنين وأسرهم، ووضع خطط وإجراءات ونظم ثابتة للاحتضان لتحقيق **الهدف** / وهو **مقابل كل طفل يتيم أسرة كافله مناسبة له** عبر أفضل المعايير اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وتعليمياً.
- وضع شروط ومعايير وآليات محكمة لاختيار الاسر المناسبة وتنفيذها بشكل الكتروني.
- رفع الوعي المجتمعي بأهمية الاحتضان وخطورة الحمل خارج إطار الزوجية.

خطوات العمل:

- بناء استراتيجية لكفالة الايتام مبنية على معايير إقليمية ودولية وحوكمة إجراءات الاحتضان والموائمة مع الجهات ذات الصلة.
- التعاون مع أفضل المراكز البحوث والدراسات لتطوير هذه المنظومة ودراسة المعوقات والاحتياجات والخروج بتحديث لشروط الاحتضان ومعايير المفاضلة بين الاسر المتقدمة التي تحقق أفضل الممارسات العالمية في احتضان رائد وناجح.
- انجاز دليل الاحتضان بالشراكة مع القطاع غير الربحي ويتضمن كافة الخطوات المعمول بها لتحقيق سرعة الاسناد ضمن أفضل المعايير وآلية استقبال طلبات الاحتضان عبر بوابه الوزارة الإلكترونية.
- بناء فريق عمل (لجان احتضان متخصصة بمناطق المملكة) لدراسة طلبات الاسر والتأكد من تحقيق المعايير قبل الاسناد النهائي ومناسبة الطفل المسند لهم وفق الشروط النظامية.

آلية التنفيذ:

أولا: ما يخص الايتام:

- نقل الطفل عند العثور عليه لمستشفى حكومي معتمد بكل منطقة عبر الهلال الأحمر السعودي
- يتم اشعار النقطة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بالحالة لمباشرة الإجراءات النظامية.
- يتم اعداد تقرير طبي مفصل عن الحالة وعمل فصح كامل للطفل ويتضمن الامراض المعدية او المزمنة او الإصابات والاعاقات وكذلك تحليل .DNA. وتسجيله بنظام مفقود الخاص بوزارة الصحة.
- بعد استقرار الحالة من الناحية الصحية واستكمال الفحوص يتم إشعار الشريك من القطاع غير الربحي بجاهزية الطفل للتسليم لأسر حاضنة عبر نظام الوزارة واستكمال الأوراق الثبوتية.

ثانيا الأسر الكافلة:

- يتم استقبال طلبات الاسر المتقدمة للاحتضان عبر البوابة الالكترونية للوزارة وتحال البيانات للشريك من القطاع غير الربحي لبناء قواعد البيانات وفق المعايير التي حصلت عليها الاسرة المتقدمة
- يتم استقبال الاسرة لدى الشريك من القطاع غير الربحي وعمل البحث الميداني ومطابقة الشروط والمعايير المعلنة وكذلك مراعات طلب الاسر في جنس الطفل
- يتم التأكد بشكل إلكتروني (مرتبط مع عدة جهات) التأكد من الوضع المالي للأسرة وكذلك خلو سجلها من السوابق الجنائية، وعدم وجو تعاطي للمخدرات واستقرارها النفسي.
- يتم بناء قوائم انتظار أولية للأسر المناسبة وقد تجاوز عددها 3000 اسرة حاليا جاهزة للاحتضان
- يتم تدريب الاسر وفق برنامج طبي وتأهيلي حسب الاحتياج والعمل على تهيئه الأسرة للحصول على رخصه احتضان.
- يمكن المشغل الاسر من مقابلة الطفل بفترة تسمى (فترة التهيئة) بحضور اخصائية ذات دراية تتابع تقبل الاسر للطفل وارتياحها وتحقيق الرضاعة الشرعية، والتي تساهم على دمج الطفل داخل الاسر ومحيطة الاجتماعي كأن بالرضاعة. ويتم ذلك عبر لجنة الاسناد والتي يكون بها عضوين ممثلين

للوزارة لضمان الحيادية وسلامة الإجراءات والتقارير وتحقيق العدالة في تسليم الاسر حسب الأفضلية والاقدمية.

- ويحق للأسر الحاضنة موائمة اسم اليتيم وتغيير الاسم بما يتوافق مع أسم الاب لتحقيق الدمج المجتمعي كذلك تسجيله بنظام ابشر كأحد افراد الاسرة وإصدار التأمين الطبي له.

أخيراً: ساهم في إنجاح المشروع بعد توفيق الله

1- تحقيق مؤشر احتضان 100 %.

2- ارتفاع الوعي المجتمعي بالإقبال على الاحتضان فقد وصل قائمه الاسر المتقدمة الى ما يقارب 3 الالاف اسره.

3- عدم وجود أطفال في قائمه الانتظار للاحتضان، وساهم في الغاء عدد من دور الحضانة (الإيواء) باعتبار الأسرة هي البيئة الأفضل من أي نظام مؤسسي.

4- اختيار أفضل الأسر الكافلة وذلك بتطبيق **معايير المفاضلة** لتوفير البيئة الأفضل لليتيم (علميا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا). عبر نقاط يتم احتسابها وتطبيق **برنامج صحي وتأهيلي**.

5- تحقيق مبادئ وقيم للطفل والأسرة بتكامل العمل وبالموائمة مع الدوائر الحكومية (الداخلية – العدل – الصحة –سمه وغيرها) باعتبار اليتيم المحتضن من افراد العائلة ويحق للأسرة صلاحيات أسوه بأبنائها وللجهات التعامل معه على أثر ذلك في كل ما يخدم اليتيم وأسرته ويرفع جوده بيئة الاحتضان.

البند السادس:

وضع آلية عربية موحدة للرصد والمتابعة والتقييم لمنظومة الرعاية الاجتماعية بالدول العربية

مذكرة شارحة
بشأن: وضع آلية عربية موحدة للرصد والرقابة والمتابعة والتقييم لمنظومة الرعاية الاجتماعية بالدول العربية

عرض الموضوع:

- تلقى القطاع الاجتماعي المذكرة رقم (2668) بتاريخ 2023/9/19 من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية تطلب فيها إدراج موضوع وضع آلية عربية موحدة للرصد والرقابة والمتابعة والتقييم لمنظومة الرعاية الاجتماعية بالدول العربية، بما يضمن الحوكمة والجودة بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي، ومع تعظيم دور الرقابة المجتمعية، ووضع آلية للإبلاغ والمساءلة.
- كما أشارت المذكرة إلى أن خلفية الموضوع ترجع إلى تعدد آليات الرصد والرقابة والمتابعة داخل منظومة الرعاية والحماية بالدول العربية، ووجود ضعف فيما يخص المشاركة الفعالة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي، وكذلك عدم وجود تأثير واضح للرقابة المجتمعية في هذا المجال.
- **كما أوضحت المذكرة أن أهداف الموضوع تتمثل فيما يلي:**
  - وضع آلية عربية موحدة للرصد والرقابة والمتابعة والتقييم لمنظومة الرعاية الاجتماعية بالدول العربية، بما يضمن الحوكمة والجودة بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني.
  - تعزيز دور الرقابة المجتمعية.
  - وضع آلية للإبلاغ والمساءلة.
- **الفئة المستهدفة:**
  - الجهات الرسمية العاملة في مجال الرعاية والحماية.
  - منظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي.
- **النتائج المرجوة:**

وجود حوكمة فاعلة في مجال الرعاية والحماية ووضع آليات واضحة للمحاسبة.

- تجدر الإشارة إلى أهمية الاستفادة من تجربة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في وضع نظام المتابعة والتقييم المرقمن للإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد الذي أقرته القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت 2019).

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند السابع:

إعداد دراسة مقارنة حول الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية.

مذكرة شارحة

بشأن: 2- إعداد دراسة مقارنة حول الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية

عرض الموضوع:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2379) في دورته (111) بتاريخ 2023/2/9، الذي نص على:

1- الترحيب بمقترح الجمهورية التونسية بإعداد دراسة مقارنة حول الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية، سعياً إلى بحث سبل إيجاد حلول للصعوبات التي تواجهها عدد من الدول العربية في توفير الحماية الاجتماعية لفئة المهاجرين واللاجئين.

2- دعوة الجمهورية التونسية صاحبة المبادرة إلى وضع الإطار العام لمشروع هذه الدراسة، وعرض هذا الإطار على الدول الأعضاء للإفادة بملاحظاتها ومرئياتها، ومن ثم عرض الموضوع على المجالس الوزارية واللجان المعنية في الأمانة العامة لاتخاذ القرار اللازم، تمهيداً لعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

- تنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه، وجهت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، المذكرة رقم (8/1/5/247/23) بتاريخ 2023/3/8، إلى المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، تطلب فيها تفضل الجهات المعنية بموافاة الأمانة العامة بالإطار العام لمشروع دراسة مقارنة حول "الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية"، لتعميمه على الدول الأعضاء للبدء في مشروع الدراسة، ومن ثم عرضها على المجالس الوزارية واللجان المعنية في الأمانة العامة لاتخاذ القرار اللازم بشأنها، ومن ثم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (185) بتاريخ 2023/4/11، من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، مرفق بها الإطار العام لمشروع دراسة مقارنة حول "الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية"، التي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية.
- بناءً عليه، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/437/23) بتاريخ 2023/5/3، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها الإطار العام لمشروع دراسة مقارنة حول "الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية"، المرفق بمذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم

(185) المشار إليها أعلاه، وتلقت الأمانة العامة ردود من عدد من الدول الأعضاء وهما دولة قطر بموجب مذكرة المندوبية الدائمة رقم (2023/50371/5) بتاريخ 2023/6/8، جمهورية مصر العربية بموجب مذكرة المندوبية الدائمة رقم (1737) بتاريخ 2023/6/12، ودولة الكويت بموجب مذكرة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (2023/47) بتاريخ 2023/6/13.

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/1/5/574/23) بتاريخ 2023/6/22، إلى المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، تطلب فيها تحديث الإطار العام لمشروع دراسة مقارنة حول "الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية"، في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء المشار إليها.
- بناءً على ما تقدم، تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (403) بتاريخ 2023/8/10، من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، مرفق بها نسخة محدثة من الإطار العام لمشروع دراسة مقارنة حول "الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية".
- كما وجهت الأمانة العامة مذكرة إلى المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، مرفق بها ملاحظات إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة بقطاع الشؤون الاجتماعية حول الإطار العام لمشروع الدراسة المشار إليها أعلاه، وذلك بوصفها جهة الاختصاص بالأمانة العامة حول شؤون الهجرة / واللاجئين.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

(البند معروض في وثيقة منفصلة)

البند الثامن:

الموضوعات ذات الصلة بالأسرة والطفولة

البند التاسع: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

1- برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2024

مذكرة شارحة

بشأن: 1- برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2024

عرض الموضوع:

- تأتى برامج ومشـــاريع مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب للعام القادم في ضـــوء خطته الخمســـية (2023 – 2027)، التي اعتمدها مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم [ق 972 (د.ع 42)، 2023/1/26] في دورته الثانية والأربعين، وبما يتيح تحديد الأنشطة وفقاً لأولويات العمل الاجتماعي والتنموي العربي المشترك، وبما يشكل إضافة في هذا المجال، وبناءً على المشـــاورات التي قام بها القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والســـياســـات الاجتماعية مع ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- وأخذاً في الاعتبار التغيرات والتطورات والتوجه نحو التعافي من جائحة كوفيد 19، والمضي قدماً لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة 2030، بناء عليه يقترح أن تكون أنشـــطة المجلس خلال عام 2024، **على النحو التالي:**
  - اجتماع الدورة العادية (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
  - اجتماع الدورتين (80) و(81) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
  - الاجتماع عالي المستوي حول "إعلان الدوحة" الأشخاص ذوي الإعاقة والفقر متعدد الأبعاد، مواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وما بعد"، الذي أقرته القمة العربية بموجب القرار رقم (ق: ق847 د.ع (32) – ج2 –2023/5/19).
  - المنتدى العربي للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.
  - المؤتمر رفيع المستوى حول" الخطة العربية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي"، نحو تعامل ناجع مع القضية من منظور اجتماعي.
  - ورشـــة عمل حول " نظام المتابعة والتقييم المرقمن لجهود التنمية الاجتماعية في الدول العربية".

- ندوة حول " تنفيذ اســـتراتيجية القمة العربية في دورتها الثلاثين لكبار الســـن بين الإمكانيات والتحديات".
- دورة تدريبية في إطار" تنفيذ الاســـتراتيجية العربية للعمل التطوعي، ودعم حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات".
- دورة تدريبية حول تصنيف الإعاقة في الدول العربية.
- اجتماع كبار المســـؤولين حول الإطار الاســـتراتيجي العربي للقضـــاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030.
- ورشة عمل حول آلية الرصد والمتابعة والتقييم لمنظومة الحماية الاجتماعية في الدول العربية.
- اجتماع آلية ربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية.
- الحدث الجانبي ضـــمن المنتدى الدولي لريادة الأعمال 2024، بمملكة البحرين تحت عنوان " تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة الأعمال والابتكار والاستثمار".

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند التاسع: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

2- مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2024

مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024

مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي
للعمل الاجتماعي لعام 2024

****

مشروع موازنة عام 2024			
البيان	الأعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
المساهمات والمساعدات:		375.000	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 814 (د.36)، 2016/12/15] بشأن قواعد تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية.
▪ دعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.	50.000		
▪ دعم المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية.	50.000		تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (13) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
▪ المساهمة في تخفيف الآثار الاجتماعية للكوارث.	150.000		تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (13) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
▪ دعم مشاركة الدول الأقل نمواً في اجتماع الدورة (14) للجنة الأسرة العربية.	10.000		تم إدراج هذا البند بناءً على قرار المجلس رقم [ق 684 (د.31) 2011/12/10].
▪ دعم مشاركة الدول الأقل نمواً في اجتماع الدورة (28) للجنة الطفولة العربية.	10.000		تم إدراج هذا البند بناءً على قرار المجلس رقم [ق 707 (د.32)، 2012/12/4].
▪ مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في المؤتمر الدولي حول حماية الفطرة والتنوع الإنساني.	20.000		تم إدراج هذا البند بناءً على قرار المجلس رقم [ق .....].
▪ مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في ملتقى الطفل العربي.	10.000		تم إدراج هذا البند بناء على قرار القمة رقم [ق:ق 809 د.ع (31) – ج 3 –2022/11/2] وقرار المجلس رقم [ق .....].
▪ مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في "نظام المتابعة والتقييم المرقمن لجهود التنمية الاجتماعية في الدول العربية".	35.000		تم إدراج هذا البند بناءً على قرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية رقم (59) بتاريخ 2019/1/20، وقرار المجلس رقم .....].

مشروع موازنة عام 2024

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
▪ مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في مشاركة الأسر المنتجة والأشخاص ذوي الإعاقة في معرض الأسر المنتجة ومبادرة العيش باستقلالية ضمن فعاليات المنتدى العربي للتنمية الاجتماعية متعدد الأبعاد.	40.000		تم إدراج هذا البند بناءً على قرار المكتب التنفيذي رقم [ق 490 (د.ع79)، 2023/10/16]
<u>الاجتماعات والمنتديات</u>:			
▪ **اجتماع الدورة العادية الرابعة والاربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:**		**40.000**	تم إدراج هذا البند بناءً على المادة (6) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
– مساهمة المجلس في نفقات الدورة حال عقدها خارج مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	30.000		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	7.000		
– حفلات وضيافة للوفود المشاركة.	3.000		
▪ **اجتماع الدورة العادية الثمانين للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:**		**20.000**	تم إدراج هذا البند بناءً على الفقرة (د) من المادة (10) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
– مساهمة المجلس في نفقات الدورة حال عقدها خارج مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	10.000		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الدورة (77).	5.000		
– حفلات وضيافة للوفود المشاركة.	5.000		
▪ **الاجتماع عالي المستوى حول تنفيذ " إعلان الدوحة" الأشخاص ذوي الإعاقة والفقر متعدد الأبعاد، مواصلة خطة التنمية المستدامة 2030 وما بعد":**		**40.000**	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار القمة العربية رقم (ق.ق:847 د.ع (32) –ج2– 2023/5/19)، وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق .....].
– دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الاجتماع.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في الاجتماع.	7.380		
– بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في الاجتماع.	6.500		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الاجتماع.	5.500		
– مكافأة 3 خبراء لإعداد المادة العلمية للاجتماع.	6.000		
– بدل سفر 3 خبراء × 210 $ × 4 ليال.	2520		
– تذاكر سفر 3 خبراء.	2.100		

مشروع موازنة عام 2024

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
▪ **اجتماع آلية ربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية:**		**33.000**	**تم إدراج هذا البند بناءً قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم.....**
– دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الاجتماع.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الاجتماع.	9.000		
▪ بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الاجتماع.	7.000		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم الاجتماع.	7.000		
▪ **المنتدى العربي للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة:**		**40.000**	**تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....].**
– دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات المنتدى.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المنتدى.	7.380		
– بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المنتدى.	6.500		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المنتدى.	5.500		
– مكافأة 3 خبراء لإعداد المادة العلمية للمنتدى.	6.000		
– بدل سفر 3 خبراء × 210 $ × 4 ليال.	2520		
– تذاكر سفر 3 خبراء.	2.100		
<u>الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية:</u>		**40.000**	**تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....].**
▪ **المؤتمر رفيع المستوى حول " الخطة العربية للوقاية والحد من اخطار المخدرات على المجتمع العربي":**	10.000		
– دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات المؤتمر.	7.380		
– تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر.	6.500		
– بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر.	5.500		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المؤتمر.	6.000		
– مكافأة 3 خبراء لإعداد المادة العلمية للمؤتمر.	2520		
– بدل سفر 3 خبراء × 210 $ × 4 ليال.	2.100		
– تذاكر سفر 3 خبراء.			

مشروع موازنة عام 2024

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
▪ **ورشة عمل حول نظام المتابعة والتقييم المرقمن لجهود التنمية الاجتماعية في الدول العربية":**		30.000	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار القمة العربية رقم (240) الصادر عن الدورة (14) باعتبار خفض ظاهرة الفقر بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وقرار القمة العربية التنموية الرابعة رقم (59) بتاريخ 2019/1/20 باعتماد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.
– دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الورشة.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في الورشة.	6.500		
– بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في الورشة.	6.500		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الورشة.	5.500		
– ترجمة فورية خلال أعمال الورشة أو ترجمة أوراق العمل.	1.500		
▪ **ندوة حول تنفيذ استراتيجية القمة العربية في دورتها الثلاثين لكبار السن بين الإمكانيات والتحديات"":**		35.000	تم إدراج هذا البند في إطار تنفيذ قرار القمة العربية رقم (ق: ق 773 – د.ع 30، ج3– 2019/3/31) بشأن " الاستراتيجية العربية لكبار السن، وبناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم .....
– دعم المجلس للدولة المضيفة للمساهمة في نفقات الندوة.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً المشاركين في الندوة.	6.000		
– بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً المشاركين في الندوة.	5.800		
– مكافأة 2 خبراء لإعداد المادة العلمية للندوة.	4.000		
– تذاكر سفر 2 خبراء.	1.620		
– بدل سفر 2 خبراء × 210 $ × 4 ليال.	1.680		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الندوة.	5.900		
▪ **دورة تدريبية في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي"، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات:**		35.000	تم إدراج هذا البند في إطار تنفيذ قرار القمة العربية رقم (ق: ق 806 – د.ع 31 – 2022/11/2)، وبناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق.....]
– دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الدورة.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة.	6.000		
– بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة.	5.800		
– مكافأة خبيرين	4.000		
– تذاكر سفر خبيرين.	1.620		
– بدل سفر خبيرين.	1.680		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم الدورة.	5.900		

مشروع موازنة عام 2024			
البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
▪ **دورة تدريبية حول تصنيف الإعاقة في الدول العربية:**		**35.000**	**تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق .....]**
– دعم المجلس للدولة المستفيدة للمساهمة في نفقات الدورة.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة.	6.000		
– بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة.	5.800		
– مكافأة خبيرين.	4.000		
– تذاكر سفر خبيرين.	1.620		
– بدل سفر خبيرين لمدة 4 ليالي.	1.680		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم الدورة.	5.900		
▪ **اجتماع كبار المسؤولين حول " الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030".**		**35.000**	**تم إدراج هذا البند بناءً على قرار القمة العربية رقم (240) الصادر عن الدورة (14) باعتبار خفض ظاهرة الفقر بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وقرار القمة العربية التنموية الرابعة رقم (59) بتاريخ 2019/1/20 باعتماد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.**
– دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الاجتماع.	10.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الاجتماع.	6.000		
– بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الاجتماع.	5.800		
– مكافأة خبيرين	4.000		
– تذاكر سفر خبيرين.	1.620		
– بدل سفر خبيرين.	1.680		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم الاجتماع.	5.900		
▪ **ورشة عمل حول آلية الرصد والمتابعة والتقييم لمنظومة الحماية الاجتماعية في الدول العربية:**		**35.000**	**تم إدراج هذا البند بناءً على طلب جمهورية مصر العربية، وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم.....**
– دعم المجلس للدولة المضيفة للمساهمة في نفقات الورشة.	10.000		
– مكافأة خبيرين	4.000		
– تذاكر سفر خبيرين.	1.620		
– بدل سفر خبيرين.	1.680		
– تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً.	7.000		
– بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً.	5.800		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الورشة.	5.900		

مشروع موازنة عام 2024

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
▪ **الحدث العربي ضمن المنتدى الدولي لريادة الأعمال 2024، تحت عنوان "تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة الأعمال والابتكار والاستثمار.**		**38.000**	**تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق.....].**
– مكافأة خبير	2.000		
– تذكرة سفر خبير	1.000		
– بدل سفر خبير	1.000		
– تذاكر سفر ممثلي الدول العربية من الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة	15.400		
– بدل سفر ممثلي الدول العربية من الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة.	12.600		
– نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الورشة	6.000		
▪ **تنظيم حدث جانبي على هامش الدورة (62) للجنة التنمية، للأمم المتحدة (فبراير 2024):**		**30.000**	**تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 858 (د.ع 38)، 2018/12/5].**
– تذاكر سفر رئيس المكتب التنفيذي وأمين عام مساعد ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة.	14.000		
– بدلات سفر رئيس المكتب التنفيذي وأمين عام مساعد ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة.	5.000		
– نفقات إقامة الوفد خلال فترة المؤتمر.	9.000		
▪ **المشاركة في أعمال مؤتمر الدول الأطراف أعضاء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: وتنظيم حدث جانبي:**		**30.000**	**تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 858 (د.ع 38)، 2018/12/5].**
– تذاكر سفر رئيس المكتب التنفيذي وأمين عام مساعد ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة.	14.000		
– بدلات سفر رئيس المكتب التنفيذي وأمين عام مساعد ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة.	5.000		
– نفقات إقامة الوفد خلال فترة المؤتمر.	9.000		
– ترجمة، إيجار أجهزة، ورسوم الأمم المتحدة.	2.000		

مشروع موازنة عام 2024

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
الدراسات والبحوث والتقارير:		**80.000**	
▪ التقرير العربي الأول حول الأشخاص ذوي الإعاقة.	30.000		تم إدراج هذا البند بناء على قرار المجلس رقم [ق.....].
▪ مكافأة خبراء لإعداد دراسة مقارنة حول " الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية". ▪	5.000		تم إدراج هذا البند بناء على قرار المجلس رقم [ق.....].
▪ مكافأة خبير/ خبيرين لإعداد دراسة حول بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية.	5.000		تم إدراج هذا البند بناء على قرار المجلس رقم [ق.....]
▪ دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين.	40.000		تم إدراج هذا البند بناء على قرار المجلس رقم [ق.....].
المصاريف الإدارية:		**19.000**	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار المجلس رقم [ق731 (د.33)، 2013/12/15].
▪ مصاريف متنوعة.	19.000		
احتياطي الأنشطة		**10.000**	
الإجمالي الكلي	**1.000.000**	**1.000.000**	

البند التاسع: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

3- سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2023، والمتأخرات التي لم يتم سدادها

مذكـــرة شارحـــة

بشأن: 3- سداد الدول الأعضاء لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2023، والمتأخرات التي لم يتم سدادها

عرض الموضوع:

- تنفيذا للفقرة (أ) من المادة (11) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي، والتي تنص على: " تمول موازنة الصندوق من مساهمة الدول العربية حسب أنصبتها في موازنة جامعة الدول العربية"،

- وتنفيذاً للقرار رقم [ق 978 (د.ع 42)، 2023/1/26]، بشـأن الموازنة التقديرية للصـندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2023، **والذي نصت الفقرة الثانية منه على:**

" دعوة وزارات الشـؤون الاجتماعية أو ما في حكمها في الدول الأعضـاء، إلى المبادرة بسـداد مساهماتها في موازنة عام 2023، وسداد حصصها المتأخرة عن الأعوام السابقة ".

- وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (3/0417)، والتعميم رقم (3/0418) بتاريخ 2023/3/29، إلى مندوبيات الدول الأعضـاء، مرفق به خطاب موجه إلى أصـحاب المعالي وزراء التنمية والشـؤون الاجتماعية في الدول الأعضـاء والطلب منهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لسداد حصـتهم في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023 والمتأخرات.

- تلقت الأمانة الفنية خمسـة إشـعارات من بنك مصـر – فرع جامعة الدول العربية موضـح بها سـداد دولة واحدة لحصـتها عن عام 2021، ودولتين لحصـتهما عن عام 2022، وسـداد (6) دول لحصـتهم عن عام 2023 وفقاً لما هو وارد في الكشـف المرفق، وذلك حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة 2023/11/13.

- أكدت الهيئة العليا للرقابة العامة في عدد من تقاريرها عن الحسـاب الختامي للصـندوق العربي للعمل الاجتماعي، وآخرها تقرير الهيئة عن حسـابات الصـندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2022، على ضـرورة التزام الدول الأعضـاء بسـداد مسـاهماتها ومتأخراتها عن السـنوات

السابقة حتى يتمكن الصندوق من أداء رسالته المعني بها المواطن العربي في المقام الأول وتنفيذ البرامج والأنشطة وتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وكشف سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2023 والمتأخرات، وفي مشروع القرار المرفق.

كشف بسداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2023 والمتأخرات

حتى تاريخ 2023/11/13

****

الدولة	المبلغ	البيان
دولة الإمارات العربية المتحدة	$ 65000	حصة عام 2023
الجمهورية التونسية	$ 15000	حصة عام 2023
دولة قطر	$ 45000	حصة عام 2023
جمهورية العراق	$ 100000 $ 200000	حصة عام 2023 حصة عام 2021 و2022
سلطنة عمان	$ 20000	حصة عام 2022
جمهورية مصر العربية	$ 85000	حصة عام 2023
المملكة المغربية	$ 50000	حصة عام 2023
الإجمالي	$ 580000	

البند التاسع: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

4 - الميزانية والحساب الختامي وتقرير الهيئة العليا للرقابة العامة عن حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31

مذكرة شارحة

بشأن: 4- الميزانية والحساب الختامي وتقرير الهيئة العليا للرقابة العامة، عن حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31

عرض الموضوع:

- **نصت المادة (17) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي على:**

"تراجع حسابات الصندوق من قبل الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية، وتقدم تقريراً منها للمجلس عن الإجراءات المحاسبية للصندوق لاعتماده من مجلس الإدارة".

أعد محاسب الصندوق، الميزانية والحساب الختامي للعام المالي 2022، تنفيذاً لأحكام المادة (17) من النظام الأساسي المشار إليه أعلاه، ووفقاً للنظم المتبعة في الأمانة العامة وتم عرضهما على الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية لتدقيقه وإعداد تقرير يعرض على المجلس في دورته الحادية والأربعين. **(التقرير مرفق في القرص المدمج)**

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (10/00/382) بتاريخ 2023/8/13، من الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الإدارية والمالية، مرفق بها تقرير الهيئة العليا للرقابة العامة، عن الحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2022. **(مرفق)**

وفيما يلي ملاحظات الهيئة الموقرة ورد الأمانة الفنية عليها:

تود الأمانة العامة بداية أن تتوجه بالشكر للهيئة العليا الموقرة على جهودها المقدّرة في مراجعة حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وما أبدته من ملاحظات هامة تسهم في تطوير عمل الصندوق وتحقيق أهدافه، وبما ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاجتماعية التنموية في الدول الأعضاء، وفيما يلي ملاحظات الهيئة الموقرة للعام المالي 2022 ورد الأمانة الفنية عليها:

- **ص 139 التوصيات:**

(1) توصي الهيئة بحث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها مع بداية العام المالي حتى يتمكن الصندوق من تنفيذ الأنشطة والبرامج الخاصة به.

- **رد الأمانة الفنية:**

- تؤكد الأمانة الفنية على هذه الملاحظة الهامة للهيئة الموقرة، واخذاً في الاعتبار تكرارها سنوياً، قام معالي الأمين العام في ضوء الملاحظات السابقة للهيئة الموقرة في هذا الشأن بتوجيه خطاب إلى وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية الأعضاء في المجلس، لحثهم على سداد حصصهم السنوية والمتأخرات.
- في ذات الإطار، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على مجلس جامعة الدول العربية، الذي أصدر القرار رقم (8393) بالتأكيد على سداد الدول لحصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي وحصة من المتأخرات.
- كما تود الأمانة الفنية أن تشير إلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب [ق814 (د.ع 36)، 2016/12/15] الذي أكد على سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بنسبة لا تقل عـــن 30% أي ما يعادل 300,000 $ (ثلاثمائة ألف دولار أمريكي) لضمان توفر السيولة اللازمة لتحويل مبالغ الدعم للمشروعات الاجتماعية التي يقرها المجلس.
- كما تم توجيه التعميم رقم (08/1/5/43/23) بتاريخ 2023/1/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق به الخطابات الموجهة من معالي وزير التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيس الدورة الحادية والاربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، إلى وزراء الشؤون الاجتماعية والتنمية في الدول الأعضاء للتأكيد على تفضلهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لسداد حصتهم في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2022، والمتأخرات قبل الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.

- **(2) استغلال موارد الصندوق الاستغلال الأمثل واستخدام التقنية الحديثة (الفيديو كونفرانس) والتي لا تتطلب اجتماعات حضورية والتي يمكن تنفيذها عن بُعد.**

- **رد الأمانة الفنية:**

- تود الأمانة الفنية أن توضح أنها تعقد عدد من الاجتماعات عبر التقنية الحديثة (فيدوكونفرانس)، إلا أن هناك عدد من الاجتماعات المتخصصة التي لا يمكن عقدها بهذا الشكل، فتقوم بتنظيمها حضورياً، وأنه في ضوء توجيهات معالي الأمين العام بترشيد النفقات، تستعين بالشركاء من منظمات الأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، UNDP، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من المنظمات للمساهمة في تنظيم تلك الفعاليات.

- **(3) الاعتماد على المصادر الرسمية عند تسوية العملة.**

- **رد الأمانة الفنية:**

- تنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالموافقة على دعم مشاركة ممثل واحد من الدول الأقل نمواً (تذكرة سفر + بدل سفر) في الأنشطة أو الفعاليات التي تنظمها الأمانة الفنية.
- وفي إطار التنسيق بين الأمانة العامة والمندوبيات الدائمة للدول الأعضاء تطلب في كل التعميمات الخاصة بالمشاركة في الأنشطة موافاة ممثل الأمانة الفنية **بأصل فاتورة التذكرة معتمدة بالدولار الأمريكي**، ولكن في بعض الأحيان تكون الفاتورة مختومة ولكن القيمة بالعملة المحلية لدولة المشارك، مما يضطّر ممثل الأمانة الفنية تحويل المبلغ بالعملة المحلية للمشارك إلى الدولار عن طريق محول العملات المعتمد لدى الأمانة العامة onda ليتمكن من تسليم قيمة التذكرة للمشارك.
- في ذات الإطار، تود الأمانة الفنية أن توضح أن بعض العملات لا يكون لها سعر في البنوك الوطنية في بعض الدول، مما يشكل صعوبة في معرفة قيمة التذكرة، وبالتالي سيتعذَّر صرف قيمتها للمشارك في النشاط أو الفاعلية.
- كما تقوم الأمانة الفنية قبل صرف قيمة التذكرة بطلب مساعدة شركة الطيران المعتمدة بالجامعة العربية، لمعرفة سعر التذكرة، وأحيانا يصعب تحديد سعر التذكرة بدقة من قبل شركة الطيران لصدورها من خارج دولة المقر.
- وتود الأمانة الفنية، الإفادة بأنه في إطار تنفيذ توصية الهيئة الموقرة، ستؤكد مجدداً على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء مخاطبة وزارات الشؤون الاجتماعية أو ما بحكمها، بضرورة توفير أصل الفاتورة المعتمدة بالدولار الأمريكي مع المشارك في الأنشطة أو الفاعليات مستقبلاً.

- **(4) أخذ موافقة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في حال التجاوز في الصرف وإستخدام البنود في غير ما خصص له.**

- **رد الأمانة الفنية:**

- تقوم الأمانة الفنية وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن بأخذ موافقة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومن ثم على المجلس الوزاري، وذلك في حال تطلب الأمر ذلك، لاستغلال الموارد المالية المخصصة لنشاط في تنظيم نشاط آخر في ضوء أولويات العمل العربي المشترك والطلبات التي ترد للأمانة الفنية من الدول الأعضاء.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة

الرقم : 10/00/382

التاريخ: 2023/8/13

سعادة السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

تحية طيبة وبعد،،

نرفق لكم تقرير الهيئة العليا للرقابة (ملاحظات وتوصيات) على الحسابات الخاصة بالصناديق للسنة المالية المنتهية في 2022 وهى على النحو التالي:-

- الصندوق العربي للعمل الاجتماعي
- الصندوق العربي للأنشطة الشبابية والرياضية
- الصندوق العربي للتنمية الصحية
- وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية الاجتماعية

يرجى التكرم بتكليف من يلزم بالرد على ما جاء من ملاحظات، وموافاة القطاع بالرد في موعد أقصاه 31 أكتوبر 2023.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام...

السفير/ عبدالله ناصر الجرمان

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الإدارية والمالية

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير 25750511 - 966
البريد الالكتروني: mail@las.int
ص 25754794 - 25742315 الرمز البريدى 11642
الالكتروني: www.lasportal.org

تقرير

الهيئة العليا للرقابة العامة

للسنة المالية 2022

نتائج مراجعة

حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي

للسنة المالية المنتهية 2022/12/31 م

4- الصندوق العربي للعمل الاجتماعي

مقدمة:

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي من الصناديق الاجتماعية المهمة التي أنشئت بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على انشاء مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بموجب قراره رقم 3927 في دورته رقم (73) بتونس الفترة من 26-28 مارس 1980 والموافقة على لائحة النظام الأساسي له.

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون العربي في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى دعم البرامج والمشروعات الاجتماعية الخدمية والأهلية وتحقيق أهداف ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية إيماناً منها بقيمة وأهمية الانسان العربي الثروة الحقيقية بالدول العربية.

وتم اعتماد موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2022 بمبلغ اجمالي قدره مليون دولار وفقاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 926 (د.ع 40)، 2020/12/17].

تمويل وموازنة الصندوق:

استناداً إلى المادة (11) الباب الثالث من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي يتم تمويل مما يلي: -

1- مساهمة الدول العربية حسب نسب انصبتها في موازنة جامعة الدول العربية.

2- عوائد الاستثمار.

3- الهبات والتبرعات التي يقرر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قبولها.

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي الإيرادات والمصروفات عن الفترة من 2022/1/1 إلى 2022/12/31		
	2021	2022
الإيرادات:		
مساهمات الدول الأعضاء	395000.00	426000.00
إيرادات متنوعة	191230.91	150385.77
أرباح فروق عملة	0.00	0.00
إجمالي الإيرادات	**586230.91**	**576585.77**
المصروفات:		
مصروفات إدارية ومشتريات	5518.57	7000.61
الأنشطة الدورية	268374.09	454329.44
البرامج	75000.00	155000.00
خسائر فروق عملة	11978.70	49693.99
إجمالي المصروفات	**360871.36**	**666024.14**
فائض (عجز) العام	**225359.55**	**(89638.37)**

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي قائمة المركز المالي في 2021/12/31		
	2021	2022
الأصول:		
نقدية:		
بنك حساب جاري	1009580.64	1079062.49
بنك ودائع لأجل	4940821.34	4892262.90
إجمالي النقدية	**5950401.98**	**597325.39**
الحسابات الشخصية المدينة		
إجمالي الحسابات الشخصية المدينة	**0.00**	**0.00**
حسابات مدينة مختلفة		
مدينون مختلفون	0.00	0.00
إجمالي حسابات مدينة مختلفة	**0.00**	**0.00**
إجمالي الأصول	**5950401.98**	**5971325.39**
الحسابات النظامية المدينة		
انصبة الدول المستحقة	16182936.13	16756396.13
مقابل أرصدة التبرعات المخصصة	279164.95	279164.95
إجمالي الحسابات النظامية المدينة	**16462101.08**	**17036101.08**
الخصوم		
النتيجة والاحتياطي		
حساب الاحتياطي	5689742.59	5915102.14
الفائض (العجز) نتيجة العام	225359.55	(89638.37)
إجمالي النتيجة والاحتياطي	**5915102.14**	**5825463.77**
الحسابات الشخصية الدائنة		
مصروفات مستحقة	35299.84	145861.62
اجمالي الحسابات الشخصية الدائنة	**35299.84**	**145861.62**
الحسابات الدائنة المختلفة:		
إجمالي الحسابات الدائنة المختلفة	0.00	0.00
إجمالي الخصوم	**5950401.98**	**5971325.39**
الحسابات النظامية الدائنة		
متأخرات الدول الأعضاء	16182936.13	16756936.13
أرصدة التبرعات المخصصة.	279164.95	279164.93
إجمالي الحسابات النظامية الدائنة	**16462101.08**	**17036101.08**

بيان بالمبالغ المعتمدة بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2022 والمنصرف:

النشاط	المبلغ المعتمد	المنصرف من الموازنة	نسبة الانفاق من الموازنة	ملاحظات
1- الدعم والمساهمات:				
- دعم المشروعات الاجتماعية	100.000	70.000	%70	
- دعم المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية	50.000	50.000	%100	
- المساهمة في تخفيف الآثار الاجتماعية للكوارث	150.000	75.000	%50	
- دعم الدول الأقل نموا – لجنة الطفولة	11.000	-	% 0	تم تنظيم اللجنتين ولم تتقدم إدارة الأسرة والطفولة بطلب لدعم للدول الأقل نمواً
- دعم الدول الأقل نموا – لجنة الأسرة	11.000	-	%0	
- دعم الدول الأقل نمواً اجتماع كبار المسؤولين للمجلس	11.000 35.000	- 35.000	%0 %100	
- مساهمة المجلس في نظام المتابعة والتقييم المرقمة لجهود التنمية الاجتماعية في الدول العربية.				
- مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في مؤتمر دور المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز واحترام حقوق الطفل الفلسطيني.	7.000	-	%0	لم تنظم إدارة الأسرة والطفولة المؤتمر خلال عام 2022
2- الاجتماعات الدورية:				تم تعلية المبلغ لاستضافة الدورة (42) من دولة قطر خلال شهر يناير 2023
- الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	43.000	43.000	100%	
- الدورة (77) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	22.000	14,449.68	%65.68	
3-ورش العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية:				تم إدراج هذه الورشة بناء على قرار القمة العربية رقم (240) الصادر عن الدورة (14)
- ورشة العمل الثالثة حول نظام المتابعة والتقييم المرقمنين لجهود التنمية في الدول العربية.	35.000	34,050.29	%97.28	
- مؤتمر حول تنفيذ الأبعاد الاجتماعية والتنموية لاستراتيجية القمة العربية التنموية الرابعة لكبار السن.	35.000	24,886.05	%71.1	تم إدراج هذه الورشة بناء على قرار القمة العربية رقم (773) الصادر عن الدورة (30)

بالاطلاع على مفردات القوائم المالية يلاحظ الآتي:

1- إيرادات الصندوق للعام 2022:

أ- بلغت الموازنة المعتمدة مبلغ 1000000.00 دولار

ب-بلغت مساهمة الدول الأعضاء في الموازنة مبلغ 426000.00 دولار.

ج-بلغت الإيرادات المتنوعة الناتجة من عوائد الاستثمار مبلغ 150385.77 دولار.

د- بلغ إجمالي الإيرادات في عام 2022 مبلغ 576385.77 دولار بانخفاض عن العام 2021 بمبلغ 586230.91 بمقدار (9845.14) وبنسبة (1.68%).

النشاط	المبلغ المعتمد	المنصرف من الموازنة	نسبة الانفاق من الموازنة	ملاحظات
- مؤتمر أكسبو الهمم الدولي	35.000	33,534.96	%95.81	تم استخدام المبلغ المخصص لمؤتمر تنفيذ استراتيجية العمل التطوعي بموجب القرار رقم (ق 480 د.ع77)،2022/10/19]
- ندوة حول " الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأزمات والأوبئة.	35.000	14,450.00	%41.28	
- ندوة حول المصابين بطيف التوحد بين الرعاية والاندماج	35.000	35.000	%100	تم تعلية المبلغ لتنظيم النشاط خلال عام 2023 بناء على طلب الدولة المضيفة
- الدورة التدريبية الثانية لإعداد التقارير الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	35.000	17,266.00	%49.33	
- ورشة العمل حول التصنيف الموحد للإعاقة.	35.000	16,887.67	%48.25	
- ورشة العمل المتخصصة حول الفقر متعدد الأبعاد واجتماع كبار المسؤولين.	48.000	24,397.00	%50.82	
- اجتماع كبار المسؤولين لمراجعة مشروع الخطة العربية للوقاية والحد من اخطار المخدرات على المجتمع العربي.	30.000	-	%0	تم تنظيم الاجتماع في مقر الأمانة العامة
4- المعارض: المعرض العربي للأسر المنتجة.	29.000	29.000	%100	تعلية المبلغ لتنظيم النشاط خلال عام 2023 بناء على طلب الدولة المضيفة
5- التقارير والدراسات الارشادية: - التقرير العربي الثاني حول الفقر. - الدراسات الارشادية.	13.000 47.000	5.000 7.000	%38.46 %14.89	تم تخصيص مبلغ للدراسات بناء على طلب إدارة الأسرة والطفولة ولم تتم تنفيذها
7- المشاركة في أعمال مؤتمر الدول الأطراف أعضاء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	30.000	24,508.95	% 81.69	
8- تغطية نفقات مشاركة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) في الاجتماعات أو الفعاليات التي تنظمها الأمانة العامة أو تنظمها جهات خارجية. (اجتماعات أخرى)	20.0000	7,898.84	% 39,49	
11- المصاريف الإدارية.	12.000	7,000.71	%58,33	
12- احتياطي الأنشطة.	85.000	48.000	%56,47	
الإجمالي الكلي	1000000.00	616,330.15	%61,63	

رد الأمانة الفنية على ملاحظات الهيئة كالتالي:

- نظراً لاعتذار عدد من الدول الأعضاء عن المشاركة في بعض الأنشطة، في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، مما ترتب عليه عدم اكتمال النصاب القانوني لتنفيذ الأنشطة، وتود الأمانة الفنية أن تشير إلى أنه تم بالفعل تنفيذ بعض الأنشطة التي تم تعليتها من موازنة 2022 خلال الربع الأول من عام 2023، مثل الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المعرض العربي للأسر المنتجة، ندوة حول المصابين بطيف التوحد، وجاري استكمال تنفيذ باقي الأنشطة خلال العام الجاري 2023.

- تبلغ الموازنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي مليون دولار، وبلغت مساهمات الدول الأعضاء لعام 2022 مبلغ 290000 دولار بنسبة 29% فقط، بالإضافة إلى مبلغ 136000 دولار مساهمات الدول الأعضاء عن سنوات سابقة، وأنه في إطار الحرص على ترشيد النفقات، تم تنفيذ بعض الأنشطة والاستعانة بالخبراء من خلال الشركاء وفي مقدمتهم منظمات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ESCWA، اليونيسيف، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من المنظمات ، حيث تقدم هذه المنظمات دعم مالي وفني في إطار شراكتها مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- بناء على توصية الهيئة، لم تقوم إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بالتجديد مع مكتب المحاسبة والمراجعة PKF راشد وبدر وشركائهم لمراجعة الحساب الختامي للعام المالي 2022.

- التأكيد على ملاحظة الهيئة، المتكررة في كل تقاريرها السنوية بالتأكيد على سداد الدول حصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي والمتأخرات قبل الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وبلغت إجمالي متأخرات الدول الأعضاء حتى نهاية عام 2022 مبلغ وقدره 16,756,936.13 دولار، وصدر قرار من مجلس وزراء الخارجية العرب رقم (ق: رقم 8393-د.ع (151)-ج4-2019/3/6) بالتأكيد على ضرورة الالتزام بسداد الحصة السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي والمتأخرات، وذلك لضمان قيام المجلس بتنفيذ الأنشطة وتقديم الدعم للدول الأعضاء.

قائمة المركز المالي في عام 2022:-

1- بلغت الأرصدة النقدية في جانب الأصول مبلغ 5971325.39 دولار بزيادة قدرها 20923.41 دولار عن العام 2021.

2- وفي جانب الخصوم بلغ إجمالي الاحتياطي ونتيجة الفائض العام مبلغ 5828463.77 دولار لعام 2022، بينما كانت 5915102.14 دولار عن العام 2021 بانخفاض قدره 86638.37 دولار.

3- بلغ الفائض (العجز) عن عام 2022 مبلغ (89638.37 دولار)، والذي كان بمبلغ 225359.55 دولار في عام 2021. ويرجع ذلك إلى عدم التزام الدول الأعضاء بالسداد لحصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة فروق العملة مما ترتب عليه خسائر فروق عملة بمبلغ 49693.99 دولار.

<u>التوصيات:</u>

1- توصي الهيئة بحث الدول الأعضاء سداد مساهماتها مع بداية العام المالي حتى يتمكن الصندوق من تنفيذ الأنشطة والبرامج الخاصة به.
2- استغلال موارد الصندوق الاستغلال الأمثل واستخدام التقنية الحديثة (الفيديو كونفرانس) والتي لا تتطلب اجتماعات حضورية والتي يمكن تنفيذها عن بُعد.
3- الاعتماد على المصادر الرسمية عند تسوية العملة.
4- أخذ موافقة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في حال التجاوز في الصرف واستخدام البنود في غير ما خصص له.

البند العاشر: المسائل الإجرائية:

1 - تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

مذكـــرة شارحـــة

بشأن: 1- تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

عرض الموضوع:

- تنفيذا لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 1000(د.ع 42)، 2023/1/26]، **بشأن تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات المجلس والذي نص في فقرته الثانية على:**

" دعوة وزارات الشؤون الاجتماعية أو ما في حكمها في الدول الأعضاء، العمل على استمرار تقديم تقاريرها إلى القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات المجلس، وفقاً لما ورد في القرار رقم (530) الصادر عن الدورة العادية السابعة والعشرين".

- وجه القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) التعميم رقم (08/1/5/148/23) بتاريخ 2023/2/9، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، وطلبت موافاتها بتقرير شامل حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الدورة الثانية والأربعين للمجلس طبقاً للقرارين المشار إليهما أعلاه.

- تلقت الأمانة الفنية مذكرات من عدد من الدول الأعضاء، تضمنت الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

(تقارير الدول الأعضاء ضمن القرص المدمج الخاص بوثائق الدورة 43 للمجلس الوزاري)

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند العاشر : المسائل الإجرائية:

2- تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) عن أعمالها بين دورتي المجلس (42) و (43)

مذكرة شارحة

بشأن: 2 - تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية) عن أعمالها بين دورتي المجلس (42)، و(43)

عرض الموضوع:

- تنص الفقرة (هـ) من المادة (12) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على ما يلي:

"تقوم الأمانة الفنية بإعداد التقرير السنوي عن ما تم إنجازه في دورة المجلس، وعرضه على المكتب التنفيذي".

- تنفيذاً للفقرة (هـ) من المادة (12) المشار إليها أعلاه، **أعدت الأمانة الفنية تقريراً يتضمن:**

أ- الإجراءات التي اتخذتها الأمانة الفنية لمتابعة تنفيذ قرارات الدورة (42) للمجلس:

- وجهت الأمانة العامة – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) التعميم رقم (23 -105-5-1-08) بتاريخ 2023/1/30 مرفق به قرارات الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لاتخاذ ما يلزم لتنفيذ قرارات المجلس.

- تلقت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ردود من عدد من الدول الأعضاء، والموضوع معروض في بند مستقل تحت عنوان تقارير الدول الأعضاء حول تنفيذ قرارات المجلس.

ب- نشاط إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس):

<u>أولاً: الفعاليات والأنشطة التي نظمتها الأمانة العامة في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية من شهر فبراير 2023:</u>

- نظمت الأمانة العامة ندوة حول المصابين بطيف التوحد بين الرعاية والاندماج الاجتماعي، يومي 1 و2 مارس 2023، بالتنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (955) بتاريخ 2021/12/23.

- شارك في أعمال الندوة عدد من كبار المسؤولين والخبراء المعنيين بملف الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول العربية في حدود 13 دولة عربية، بالإضافة إلى مركز جامعة الدول العربية بتونس، وعدد من المنظمات العربية المتخصصة، منها المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني. وبحضور عدد من الخبراء والمختصين العرب الذين قاموا بالمداخلات العلمية والبحثية في مجال الدراسات الطبية والاجتماعية، وتطور مفهوم الإصابة بطيف التوحد ومناهج التعهد النفسي والاجتماعي.
- هدفت الندوة إلى التركيز على الجانب العملي، لطرق الرعاية المختصة، والتقنيات العلاجية المختلفة، واختبارات تقييمية، وأدوات مجالات عمل، وورشات مخصصة، وكذلك آليات الإدماج، وكل ما يتطلبه من تهيئة للمحيط وتوعية للأسر والمجتمع عامة، والمساعدة في وضع إطار تشريعي وآليات مراقبة ومتابعة لما تمّ إنجازه، بالإضافة تبادل خبرات الدول العربية من خلال عرض المشاركين البرامج المخصصة لهذه الفئة والنهوض بها، ابتداء من تنمية البيئة والمجتمع، وتكوين وبناء القدرات، وتوعية اجتماعية، وكل ما من شأنه أن يفيد هذه الفئة الهشة من المجتمع.
- صدر عن الندوة عدد من التوصيات في العديد من المجالات ذات الصلة في مجالات البيانات والإحصائيّات، الوقاية والرّعاية الطبيّة والصّحيّة، البحوث الطبية، وفي مجال السياسات الاجتماعية، التوعية والإعلام، دعم وتطوير القدرات والموارد البشريّة المختصّة، وفي مجال تبادل الخبرات.
- نظمت الأمانة العامة اجتماع لتوقيع النسخة النهائية من إطار وبرنامج العمل للدول العربية 2023 – 2028، وإطلاق الخطة العربية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي، يوم 26 مارس 2023، في مقر الأمانة العامة.
- تم توقيع النسخة النهائية من إطار وبرنامج العمل بين الأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإطلاق الخطة العربية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي، التي اعتمدها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بموجب قراره رقم [ق

976 (د.ع 42)، 2023/1/26]، بالتنسيق والتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، بوصفها صاحبة المبادرة لإعداد هذه الخطة.

- شارك في حفل الاطلاق معالي الأمين العام وعدد من الوزراء وممثلي الدول الأعضاء، وعدد من كالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات العربية ذات الصلة.
- تشكّل هذه الوثيقة إطارًا عربيًا لمكافحة المخدرات في الدول العربية؛ يركز على بعد تقليل الطلب علي المخدرات في ضوء علاقته بالأبعاد التنموية المستدامة، بما يمثل انخراطا جاداً من هذه الدول في المسار الدولي المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في أبعاده الاجتماعية، خصوصًا ما يتعلق منها بالسياسات الاجتماعية، وتحقيق الصحة الجيدة والرفاه، وإقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع لا يهمش فيها أحدًا، وتحقيق المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وكذلك ما يتعلق بإنشاء الشراكات العالمية الفعالة وتعزيز وسائل التنفيذ بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وتطرح هذه الوثيقة رؤية استرشادية لتوجيه العمل العربي نحو استجابة شاملة، مُتكاملة، مبنية على الأدلّة العلمية، وتتلاءم مع الخصوصية العربية لهذه المشكلة. وهي بمثابة مظلة وإطار لبناء استراتيجيات وخطط وطنية تلبى توجهاتها وتتضمن البرامج والمشروعات والأنشطة والتي تحقق أهدافها، تكاملاً مع الجهود العربية لمكافحة عرض المواد المخدرة من خلال إجراءات المجابهة الشاملة التي تشمل الاستباق والحسم الأمني.
- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وبنك ناصر الاجتماعي، اجتماع "مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية تحت عنوان "دعم الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية"، يومي 23 و24 مايو 2023، تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء المهندس/ مصطفى مدبولي.
- يأتي هذا الاجتماع تنفيذا لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (952 د.ع 41)، والقرار رقم (977) الصادر عن الدورة (42) التي عقدت في الدوحة خلال الفترة من 22 إلى 26 يناير 2023،

- شارك في الاجتماع عدد من الوزراء من جمهورية مصر العربية، ومعالي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر، رئيسة الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وكبار المسؤولين والمختصين في الدول الأعضاء، فضلا عن مديري بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية في الدول العربية، والمنظمات العربية والدولية المعنية، وعدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ذلك بالإضافة إلى السيد مستشار رئيس الجمهورية رئيس صندوق تحيا مصر، وفضيلة مفتي الديار المصرية، وسكرتير قداسة البابا تواضروس للرعاية الاجتماعية، ونائب عن محافظ جنوب سيناء.
- صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات من ضمنها رفع مقترح آلية ربط بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية في الدول العربية إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ودعوة المجلس بالتنسيق مع الدول الأعضاء، لوضع مشروع قانون عربي نموذجي لدعم جهود مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير منصة الكترونية مشتركة بين كافة بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية في الدول العربية، تحت مظلة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بهدف مشاركة المعلومات عن فرص التمويل المتاحة وأولويات التمويل، وشروط الحصول عليها، وذلك ضمن الآلية المقترحة.
- نظمت الأمانة العامة اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يوم 12 يونيو 2023، بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.
- شارك في الاجتماع عدد من الوزراء ورؤساء الوفود العربية.
- بحث اجتماع عددًا من الموضوعات ذات الصلة، جاء في مقدمتها آخر مستجدات الموقف والمتطلبات العربية في إطار تنفيذ الاتفاقية وخطة 2030، وتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، كداعم للاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتصنيف الإعاقة في الدول العربية، والقمة العالمية للإعاقة القادمة 2025، برئاسة مشتركة المملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية المانيا الاتحادية، والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028

برئاسة وباستضافة دولة قطر، إضافة إلى مناقشة موضوعات أعمال الدورة 16 للمؤتمر وتنسيق المواقف العربية والأممية إزاء مشاريع القرارات والتوصيات الدورة.

- خرج الاجتماع التشاوري بعدد من التوصيات، منها: تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، كداعم إقليمي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تنفيذ تصنيف الإعاقة في الدول العربية ودعم الجهود العربية في الإعداد والتحضير للقمة العالمية للإعاقة 2025، برئاسة مشتركة المملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، والقمة العالمية للإعاقة لعام 2028 برئاسة وباستضافة دولة قطر.
- نظمت الأمانة العامة حدث جانبي رفيع المستوى على هامش مؤتمر (COSP 16)، تحت عنوان: "مواصلة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: نحو السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المرنة لتخطي التحديات"، يوم 13 يونيو 2023، بالتنسيق مع دولة قطر – وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، بصفتها رئاسة الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة (AOPD)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وذلك في إطار التعاون الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- حظي الاجتماع بمشاركة عالية المستوى حضوريا وعقد أيضا عبر الاتصال المرئي، حيث شارك أكثر من 73 مشاركا، بين معالي الوزراء، وكبار المسؤولين، والمعنيين بملفات الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى رؤساء الآليات الوطنية، وعدد من منظمات المجتمع المدني، وأيضا كبار شخصيات وكالات الأمم المتحدة المعنية.
- نظمت الأمانة العامة "منتدى رفيع المستوى حول تنفيذ "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032"، وبرنامج تبادل الزيارات للاطلاع على التجارب الاجتماعية الرائدة في الجمهورية التونسية، في الفترة 1 – 5 أكتوبر 2023 بتونس، تحت سامي إشراف سيادة الرئيس قيس سعيد – رئيس الجمهورية التونسية.
- عقدت الفعاليتين على المستوى الوزاري يومي 1و2 أكتوبر وتم استكمال الأعمال حتى يوم 5 أكتوبر 2023 على مستوى كبار المسؤولين والمتخصصين.

- حظي المنتدى بمشاركة عالية المستوى من معالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية ورؤساء الوفود العربية، حيث تفضل السيد أحمد الحشاني رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية التونسية بلقاء معالي الوزراء ورؤساء الوفود، وخلال اللقاء تم تأكيد الاهتمام التونسي رفيع المستوى بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، ودعم الجهود الرامية لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030.
- عقد المنتدى أعماله على مدار اليومين، حيث ناقش موضوعه من خلال عدد من المحاور وهي:

1- العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 -2032"، وثيقة عربية لتنفيذ المعاهدات والمواثيق العربية والدولية".

2- المضي قدما نحو التطبيق وتنفيذ العقد العربي الثاني على المستويين الإقليمي والوطني.

3- حوار تفاعلي لمناقشة الإمكانيات والاحتياجات والتحديات المختلفة في الدول العربية لتنفيذ العقد.

4- دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في دعم العقد العربي للإعاقة.

5- أهمية تطبيقات الإتاحة في تنفيذ العقد العربي للإعاقة – وتحديد أولويات ومستويات الإتاحة الأساسية.

- صدر عن المنتدى عدد من التوصيات الهامة، وفي مقدمتها إنشاء لجنة وزارية تتبع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، وعلى أن تنظر هذه اللجنة في تشكيل لجان فنية في مختلف مجالات العقد وفقاً للأولويات ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على التصنيف، وإعداد مسودة إرشادية للإتاحة، والتكامل الاجتماعي والدعم الفني، ودراسة الاحتياجات والمتابعة، وإدارة الحالات

ثانيا: الفعاليات والأنشطة التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية من شهر فبراير 2023:

- شاركت الأمانة العامة في المنتدى العربي من أجل المساواة ولجنة التنمية الاجتماعية، والذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في بيروت الفترة من6 إلى 7 يونيو 2023.
- يأتي المنتدى العربي الثاني من اجل المساواة في إطار متابعة نتائج المنتدى الأول الذي عقد في المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 30 و31 مايو 2023.
- ناقش المنتدى موضوعه من خلال عدد من المحاور، في مقدمتها عدم المساواة الناتجة عن التطورات العالمية والإقليمية الراهنة، وتقديم عروض حول السياسات المبتكرة، وأفضل ممارسات الحماية الاجتماعية نظراً لأهميتها في الحد من عدم المساواة، وغيرها من الموضوعات الهامة ذات الصلة.
- شارك في المنتدى عدد من الوزراء وكبار المسؤولين من وزارات التخطيط والتنمية الاجتماعية والزراعة والاقتصاد والتجارة.
- قدمت الأمانة العامة مداخلة رئيسية في المنتدى، ضمن المحور الخاص بموضوع الحماية الاجتماعية، فضلاً عن تقديم مداخلة رئيسية في الجلسة المعنونة "الدور المتكامل للشركاء المتعددين".
- شاركت الأمانة العامة في إطلاق استراتيجية مكافحة الفقر متعدد الأبعاد، بدولة فلسطين يومي 25 و26 يونيو 2023.
- تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية مكافحة الفقر المشار إليها، جاءت نتيجة عمل بين الأمانة العامة وفريق العمل المعني بدولة فلسطين المنبثق عن الفريق الوطني لمحاربة الفقر متعدد الأبعاد، الذي يضمن كل من (وزارة التنمية الاجتماعية، ومجلس الوزراء، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم)، وبالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- شاركت الأمانة العامة في مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية المستدامة للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة"، تحت رعاية جامعة الدول العربية، وتنظيمه بالتنسيق والتعاون مع الشركاء، وذلك في مقر اتحاد الغرف العربية ببيروت يوم 17 يوليو 2023.

- هدف مؤتمر إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية الوعي النوعي بالمسؤولية الاجتماعية وأهمية إدراجها في استراتيجيات الشركات.
- ناقش المؤتمر موضـــوعه من خلال عدد من المحاور وفي مقدمتها تســـليط الضـــوء على الأدوار المحرزة للقطاع الخاص في تعزيز وترسيخ الشراكات وفق مسارات التنمية المستدامة، ودور القطاع الخاص في تمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين ومساعدة ذوي الإعاقة ودعم التعليم ومحاربة الفقر، ووضع الخطط الملائمة لبرامج واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة والحوكمة الرشيدة للمؤسسات.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الحادي عشر : تقديم الدعم الاجتماعي والإنساني العاجل لدولة فلسطين

مذكرة شارحة

بشأن

تقديم الدعم الاجتماعي والإنساني العاجل لدولة فلسطين

جراء أحداث قطاع غزة

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة الموقرة، لدولة فلسطين رقم (10/2614/م ف/2023) بتاريخ 2023/10/12، المرفق بها الخطاب الموجه من معالي الوزير الدكتور أحمد مجدلاني – وزير التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، إلى معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، يشير فيه إلى الأوضاع الكارثية والإنسانية في قطاع غزة، وما يتطلبه ذلك من تدخل عاجل من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتقديم مساعدات إغاثية طارئة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة
- أوضحت خطة الاستجابة السرعية لتوفير الاحتياجات الإنسانية الطارئة العاجلة لقطاع غزة والضفة الغربية، خلفية حول الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة مشيرا إلى تقديرات الأمم المتحدة لشأن تصاعد وتيرة النزوح الجماعي في جميع أنحاء قطاع غزة، مشيرة إلى عدد الضحايا جراء استمرار غارات الجيش الإسرائيلي.
- أوضحت الخطة سعي وزارة التنمية الاجتماعية إلى توفير مستلزمات الحياة الكريمة للأسر المتضررة من العدوان الإسرائيلي وخاصة للأسر المتضررة من الحرب ولم تلجأ إلى الملاجئ الخاصة بالاونروا.
- شملت الخطة عدة محاور تدخل تخدم احتياجات الأسر المختلفة في القطاع، حيث تنوع التدخلات بين قسائم شرائية، وتوفير مستلزمات منزلية، ومساعدة نقدية، وقسائم شراء غذائية للأسر المتضررة بشكل جزئي والأسر المتضرر بشكل كلي مع وضع مبالغ تقديرية لكل محور تدخل.

الإجراء المطلوب:

- الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، ومشروع القرار المرفق.

المندوبيـــة الدائمـــة
لدولة فلسطين
لدى جامعة الدول العربية

The Permanent Mission of
State of Palestine
to the League of Arab States

التاريخ : 2023/10/12
الرقـم : 10/2614/م ف/2023

تهدي المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)

تتشرف المندوبية ان ترفق طيه الكتاب الموجه من معالي الدكتور/احمد مجدلاني – وزير التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين الى معالي الدكتورة/ هيفاء ابو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، والمتضمن اضافة بند دعم مالي ومساعدات اغاثية طارئة لأهلنا في قطاع غزة على بند "ما يستجد من اعمال" على جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

تغتنم المندوبية هذه المناسبة لتعرب الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) عن فائق التقدير والاحترام.

14530
12 OCT 2023

٢٦ شارع النهضة - الدقي - القاهرة ت : ٣٣٣٥ ٥٦٦٥ . ٣٣٣٦ ٤٧٣٢ فاكس : ٣٣٣٧ ٦١٨٦ بريد إلكتروني : las@mfae.gov.ps
26 El Nahdha St., Dokki - Cairo Tel.: 3335 5665 - 3336 4732 Fax : 3337 6186 E-mail : las@mfae.gov.ps

دولـــة فلسطـــــين
وزارة التنمية الاجتماعية
مكتب الوزير

STATE OF PALESTINE
Ministry of Social Development
Minister's Office

٥٦٤

دولة فلسطين
وزارة التنمية الاجتماعية
الارشيف المركزي
صادر
الرقم ...Mosd\ 2466...
التاريخ ...12/ 10/ 2023...

المحترمة معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد
رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية
جامعة الدول العربية
تحية طيبة وبعد

الموضوع: الدورة الثانية والخمسين للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون العرب

نهديكم أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، ورداً لكتابكم الوارد لنا بخصوص حضور أعمال الدورة الثانية والخمسين للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المزمع عقدها خلال الفترة 16-17 تشرين أول/ أكتوبر 2023 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القاهرة، ونتيجة ما يمر به أبناء شعبنا في قطاع غزة من حرب وأوضاع كارثية وإنسانية تستدعي التدخل العاجل؛ نأمل من معاليكم إضافة بند دعم مالي ومساعدات إغاثية طارئة لأهلنا في قطاع غزة على بند ما يستجد من أعمال على جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون العرب.

كما أود تأكيد المشاركة في أعمال هذه الدورة، وكما سيرافقني الأخ عاصم خميس وكيل الوزارة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د. أحمد مجدلاني

وزير التنمية الاجتماعية

- مرفق: خطة الاستجابة السريعة لتوفير الاحتياجات الانسانية الطارئة والعاجلة اثر الحرب الاسرائيلية.

وارد رقم ٢٤٦٦
بتاريخ ١٢/١٠

وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين/ رام الله
هاتف: 02 2948426 فاكس: 02 2989096
Ministry Of Social Development – Palestine /Ramallah
Tel: 02 2948426 Fax: 02 2989096